الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 30 أيلول 2026
العدد 5888 السنة الحادية والعشرون
Mercredi 30 Septembre 2026 no 5888 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة

الحدث 8

لقاء سعودي - إسرائيلي في أبو ظبي
ابن زايد نحو توريط ابن سلمان... مجدّداً؟

واشنطن ليكس

هيئة إعادة بناء لبنان (LSRA)

مغريات لفصل الجناح السياسي عن عسكر حزب الله

إعادة أموال المودعين وإنفاق رئيسي يخصص للشيعة

2 - 3

العراق «يوم السيادة» المنقوصة...

10

(من الويب)

واشنطن - ليكس

وثيقة مجلس الأمن القومي لترامب
هيئة لبنانية بإشراف دولي للإعمار خلال 5 سنوات

إبراهيم الأمين

منذ تسلّم الرئيس الأميركي دونالد ترامب الحكم في واشنطن، وبدء الفرق السياسية القريبة منه العمل على ملفات الشرق الأوسط، تبلور في دوائر الاستخبارات والدبلوماسية الأميركية انطباع بأن الملف اللبناني بات أكثر قابلية للحسم، وأن المهمة المتعلقة بحزب الله لم تعد مُعقّدة، وأن إسرائيل ستكون قادرة على إنجاز ما تبقّى منها خلال وقت قصير. وبالتوازي، انتقل التركيز دفعة واحدة إلى العمل على بناء سلطة موالية تماماً في بيروت، وتنطلق في خطة تهدف أساساً إلى إكمال مهمة القضاء على حزب الله.

وخلال نحو 15 شهراً، أُعدّت أوراق كثيرة حول الوضع اللبناني، وحُفظت في صورة وثائق (بعضها صُنّف سرياً، وبعضها الآخر محدود التداول، فيما مُنع تداول قسم ثالث خارج مجلس الأمن القومي). لكن تعدّد هذه الأوراق كشف لاحقاً أن المشكلة لم تكن في كثرة الموفدين والمتدخّلين في الملف فحسب، بل أيضاً في تضارب المرجعيات. واستمر هذا التباين رغم التغيير الكبير الذي طرأ على تركيبة مجلس الأمن القومي، بعد إقالة ترامب مستشار الأمن القومي مايك والتز في أيار 2025، وتكليف وزير خارجيته ماركو روبيو بالمهمة.

وبات روبيو ثاني شخصية أميركية تجمع بين منصبي وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي، بعد هنري كيسنجر الذي جمع المنصبين رسمياً بين عامَي 1973 و1975. وقد بُرّر ذلك في حينه بوجود تحدّيات كبرى، أبرزها التعامل مع تداعيات حرب أكتوبر 1973، وإطلاق الولايات المتحدة ما عُرف آنذاك بـ«استراتيجية الانفتاح» على الاتحاد السوفياتي والصين.

وتُظهر الوثائق والأوراق وجود تباين واضح في النظرة إلى الملف اللبناني، ولا سيما بين الشخصيات والوفود التي زارت لبنان. ولا يقتصر هذا التباين على الدبلوماسيين، بل يمتد إلى العاملين في مقر القيادة العسكرية الوسطى (سنتكوم)، وأن الانحياز الواضح إلى جانب إسرائيل لا يبدو بالحدّة نفسها لدى جميع العاملين على الملف كلّما تقدّم البحث في تفاصيله. فبين هؤلاء من يرى أن سقف الأهداف الإسرائيلية يعقّد مهمة الوصول إلى حل دائم في لبنان، وأن قدرة واشنطن على استمالة السلطة في بيروت تتضرر بفعل بعض السياسات الإسرائيلية. ومع ذلك، ظلّ الجميع يتنافسون في عرض الأفكار والتصوّرات التي تركّز على الهدف نفسه: كيف نتخلص من حزب الله؟

في الجزء الثاني من وثيقة مجلس الأمن القومي المرفوعة إلى الرئيس ترامب، يظهر مستوى أعلى من التدقيق في تشخيص الوضع وقراءة الوقائع على الأرض. والجديد هنا أن داخل الإدارة الأميركية من بات أكثر اقتناعاً بأن الخيارات العسكرية وحدها لم تعد كافية لمعالجة مشكلات المنطقة، وأن ثمة حاجة إلى البحث عن أدوات أخرى، مع تركيز على أن إعادة الاعتبار إلى مفهوم الدولة القوية، تتطلب خطوات جوهرية، وإن كان الميل دائماً نحو فرضية أن الجمهور اللصيق بالمقاومة أو الداعم لحزب الله، هو مجموعة من المتنفّعين والمرتزقة الذين يمكن شراء ولائهم من خلال خدمات أفضل من تلك التي يقدّمها الحزب عبر شبكته السياسية والاجتماعية، بما فيها أدوار الحماية التي يؤديها في مواجهة إسرائيل أو الخصوم.

في الجزء الثاني (ترجمة غير رسمية) يجري تناول الكثير من العناوين التي تخصّ فلسفة فكرة المُقترح، وفيها التالي:

(أ ف ب)

انسحاب إسرائيل بالتزامن مع انتشار الجيش تمهيداً لاتفاق سلام

ركائز برنامج إعادة بناء الدولة

يجب أن يكون البرنامج مشروعاً ضخماً واسع النطاق، لأن النظام الذي يُقترَض أن يحل محله يقوم على بنية كبيرة ومتشعّبة. فأي حزمة مساعدات محدودة من المانحين محكوم عليها بالفشل، كما سبقش أي مُقترح سلام تقليدي، أو خطاب عام عن السيادة، أو اجتماع رمزي. وينبغي أن يقوم البرنامج على خمس ركائز:

الركيزة الاولى: إطار السلام والسيادة مع إسرائيل

والتسلسل هنا يكتسب أهمية، لجهة، تثبيت وقف إطلاق النار ووقف جميع الهجمات، ثم حصول انسحاب إسرائيلي كامل وضمانات لأمن الحدود، والأنتقال إلى تفعيل قناة تدفّق إعادة الإعمار بالتزامن مع استعادة سلطة الدولة الحصرية على كامل الأراضي اللبنانية، وإقامة ترتيبات أمنية منظّمة مع آلية تفاوض على إطار السلام والتصديق الدستوري عليه بموجب المادتين 52 و65 من الدستور اللبناني. كما يجب تقديم أي إطار سلام باعتباره عملية دولية تنفيذية، وليس مبادرة شخصية، وهذا يوجب دوراً لرئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب حيثما يقتضي الدستور ذلك.

ويجب أن يقلّل مسار القيود القانونية الموازي، من قدرة النواة العسكرية والأمنية المتبقية على تمويل، أو تسليح، أو ترهيب، أو تخريب عملية إعادة بناء الدولة. انظر الملحق المُقيد (د).

الركيزة الثانية: ميثاق إعادة الإعمار الدولي

إن رقم 40 مليار دولار ليس تقديراً لأضرار الحرب الحالية، بل هو برنامج استراتيجي لإعادة بناء الدولة، ويكفي لتغطية عملية إعادة الإعمار السابقة والحالية، وقدرات الجيش اللبناني، واستقرار المودعين، والحوكمة الرقمية، والتعافي البلدي، وإعادة البناء السياسي للدولة.

أمّا بالنسبة إلى بنية التمويل، فيكون من خلال إطار فيه مجموعة من المانحين، وإنفاق على مراحل العمل والتنفيذ ربطاً بمؤشرات الإصلاح، مع إضافة بنود واضحة تمنع الاستحواذ على الأموال، والتأكيد بأنها ليست مساعدات، بل هي أداة استراتيجية لإعادة بناء الدولة، وهي مُصمّمة لاستعادة الثقة، وإعادة بناء المؤسسات، وتحويل الحوافز نحو بناء الدولة اللبنانية.

أمّا لجهة الدوافع المُفترضة للدول المانحة، فهناك لكل مساهم المبرّر الاستراتيجي المتميّز. بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يُعدّ المشروع إنجازاً دبلوماسياً يمكن للرئيس الاحتفاء به، وهو يهدف أصلاً إلى إضعاف وكلاء إيرانيين، ويساعد على إنتاج تسوية دائمة للأمن في شمال إسرائيل؛ وإظهار مهارة الإدارة السياسية بدلاً من التصعيد العسكري.

أما بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، ومعها دول الخليج، فإن المُحفّز الأساسي مرتبط أيضاً ببرنامج إضعاف البنية الإقليمية لإيران، وتحقيق الاستقرار في بلاد الشام، ومنع قيام دولة فاشلة على البحر الأبيض المتوسط تتحوّل إلى مصدر لعدم الاستقرار. وهي عملية يمكن إدراجها ضمن هدف التطبيع الأوسع بين السعودية وإسرائيل.

بالنسبة إلى فرنسا، تمثّل استعادة سيادة المؤسسات للدولة اللبنانية مصلحة استراتيجية فرنسية منذ عهد الانتداب، إلى جانب دور البرنامج في معالجة ملف الهجرة، وإظهار أهمية دور أوروبا في الشرق الأوسط، كلاعب يقف إلى جانب الولايات المتحدة وليس تابعاً لها. وهو الأمر نفسه بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً لجهة ملف الهجرة (يستضيف لبنان أكثر من 1,5 مليون لاجئ سوري) ومكافحة الإرهاب؛ وإظهار أن إعادة الإعمار يمكن أن تكون مشروطة بإصلاح الحوكمة.

أمّا في ما خصّ المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فإن البرنامج يمثّل أكبر فرصة لإعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب، وفرصة لإثبات أن إعادة الإعمار المشروطة، تُنتج تحوّلاً مؤسسياً لا تبعية. بينما يوفّر البرنامج للمساهمين الآخرين، مثل اليابان، كوريا، كندا وغيرها، حضوراً بارزاً في الملف، والانخراط في نظام دولي قائم على قواعد، مع خبرة قطاعية في الحوكمة الرقمية، والبنية التحتية، والإصلاح المؤسسي.

الركيزة الثالثة: مسار المودعين والملاءة الوطنية

يجب أن يكون هناك تدقيق جنائي كامل ومستقل لمصرف لبنان وبقية المصارف التجارية، وتحديد الالتزامات المترتّبة على الدولة، وأن تتولى التدقيق مؤسسة ذات مصداقية دولية، ووفق شروط يكون صندوق النقد هو مرجعها، والوصول إلى صيغة لتوزيع الخسائر بموجب تشريع قانوني (يصدر عن مجلس النواب) مع وضع حدّ أدنى لحماية صغار ومتوسطي المودعين. وبالتوازي يجب العمل على تعزيز مصداقية الميزانية العامة للدولة، وتحديد دقيق لحجم احتياطي لبنان من الذهب، بهدف استخدامه كقاعدة للثقة، وليس كأصل يُباع، أو يُرهن، أو يُؤجّر، أو يُنقل، أو يُنقل بالأعباء، وهو أمر لا يتم إلا عبر تفويض صريح من مجلس النواب. وأن يكون العمل قائماً على حفظ مصلحة المودعين قبل أي جهة أخرى. على أن يتم تنسيق كل ذلك بالتوافق مع صندوق النقد الدولي، ومنظّماً بطريقة تمنع أي عملية تخريب سياسية للمشروع، على أن تستغرق العملية من 6 إلى 12 شهراً للتدقيق والتشريع؛ وبدء استرداد أموال المودعين خلال السنة الأولى؛ مع برنامج للتعافي على مراحل ضمن مدى بين 2 و3 سنوات، وتكون استعادة الملاءة الكاملة، ضمن برنامج يمتد لخمس سنوات.

الركيزة الرابعة: الحكومة الإلكترونية الإلزامية

انطلاقاً من قاعدة أنه لا أموال من دون شفافية رقمية، فإن البرنامج سيتحوّل إلى العمود الفقري لمكافحة الفساد، بحيث يكون كل دولار قابلاً للتتبّع، وكل مستفيد يتم التحقق منه، وكل عقد معروض بشفافية من دون الحاجة إلى وسطاء. وستتولى تنفيذ البرنامج مؤسسة اسمها «هيئة إعادة بناء الدولة اللبنانية» (LSRA)، يقودها لبنانيون، وتُنشأ بموجب قانون، وتخضع لتدقيق دولي، وتعمل تحت إشراف المانحين، وتعتمد الإدارة الرقمية بصورة إلزامية، وتكون قادرة على توفير المدفوعات مباشرة للمستفيدين، ومحمية بنيوياً من أي محاولة للاستحواذ الحزبي أو الوزاري. ويجب ألّا يتم التعامل مع الهيئة (LSRA) على أنها سلطة وصاية أجنبية على لبنان؛ بل يجب أن تكون لبنانية في القانون والقيادة، ودولية في التدقيق والشفافية، وموجّهة نحو المواطن في التقديم والخدمات.

وسيكون لهيئة إعادة بناء الدولة اللبنانية (LSRA) مجلس إدارة يعيّنه رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بمشاركة تحالف المانحين الدوليين (لا توجد سلطة تعيين منفردة لحزب واحد أو لوزارة واحدة). وتكون هناك لجنة تدقيق مستقلة بعضوية دولية دورية. وتكون قرارات الصرف بيد الهيئة وليس بيد الوزارات المعنية. على أن تكون جميع المشتريات قائمة عبر منصة رقمية مع لوحات بيانات عامة، وقدرة على التحقق الفوري من جانب المواطنين لهوية المستفيد، مع توفير آلية للطعن، على أن تكون مستقلة عن الإدارة السياسية. وترفع الهيئة تقاريرها في وقت واحد إلى مجلس الوزراء اللبناني وإلى آلية الإشراف الدولية؛ وهي وسيلة تمنع أي سيطرة أو تأثير خاص لجهات محلية أو دور موازٍ للأطراف الخارجية.

الركيزة الخامسة: ضمانة الطائفة الشيعية أولاً

يجب أن يكون واضحاً، أن أول من يجب أن يستفيد هم أعضاء المجتمع الأكثر تضرراً، وهو خيار لا يجب تفسيره على أنه تمييز طائفي، بل هو تثبيت للاستقرار في مرحلة النزاع. يجب أن يكون أبناء الجنوب هم المستفيد الأول، باعتباره مركز الصفقة الأمنية، ولكن يجب أن يكون البرنامج وطنياً في نطاقه، حتى لا تقرأ أي طائفة إعادة بناء الدولة كإعادة توزيع طائفي. والرسالة التي يريد البرنامج أيضاً إيصالها إلى أبناء الجنوب هي أن «الدولة اللبنانية لا تأتي لمعاقبة الجنوب، بل هي تعود إلى بيتها عبر الجنوب».

الجدول الزمني: سنتان للتنفيذ

يجب أن تسير إعادة بناء الدولة ونزع السلاح التدريجي بالتوازي الأفقي وليس الترتيب العمودي، وفق جدول زمني صارم للتنفيذ مدته سنتان مع آفاق لترسيخ النتائج خلال خمس سنوات، تماشياً مع ولاية رئاسية أميركية واحدة، وإنتاج حقائق غير قابلة للتخريب على الأرض قبل إغلاق النوافذ السياسية.

المرحلة الأولى: التنفيذ (الأشهر 0 - 12)

تثبيت وقف إطلاق النار. إنشاء هيئة إعادة بناء الدولة اللبنانية (LSRA) بموجب قانون وبدء عملها. ظهور أول مشاريع إعادة الإعمار في الجنوب في غضون 90 يوماً. انتشار الجيش اللبناني في المناطق الأولية مع بدء الانسحاب الإسرائيلي. إطلاق التدقيق الخاص بالمودعين. تشغيل منصة الحكومة الإلكترونية لتتبّع إعادة الإعمار. إعداد برامج تعويضات السكن الطارئة والعودة. بدء إعادة البناء البلدي. يجب أن تثبت هذه المرحلة أن الدولة حقيقية ومباشرة. وبحلول الشهر 12، يجب أن يكون البرنامج انتج تغييراً مرئياً كافياً يجعل السردية المضادة لحزب الله («الأموال لن تأتي أبداً») باطلة عملياً.

المرحلة الثانية: تثبيت المؤسسات (الأشهر 12 - 24)

> **المعارضة متوقعة من بري و«متشدّدي» حزب الله والقادة التقليديين وأصحاب المصارف، وإقامة حكومة رقمية إلزامية يمنع الاستحواذ السياسي على الأموال**

تكون عملية إعادة إعمار البنية التحتية الكبرى جارية في جميع أنحاء الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت، مع أولوية للمؤسسات الحكومية، بالتزامن مع تسريع بناء قدرات الجيش اللبناني عبر تسليم المعدّات، وتفعيل التدريب ونشاط مراقبة الحدود، وإصدار تشريع لاسترداد أموال المودعين وبدء الدفع لهم. بينما يتم توسيع دائرة سلطة الدولة الحصرية إلى مناطق كانت خارج السيطرة الفعلية للحكومة سابقاً. فيما يتقدّم الإطار الأمني مع إسرائيل. وبحلول الشهر 24، تكون البنية المؤسسية عميقة لدرجة تجعل التراجع عنها مستحيلاً سياسياً وبنيوياً.

المرحلة الثالثة: ترسيخ الوضع الجديد (السنوات 2 - 5)

استعادة الملاءة الكاملة للمودعين التي تسير على السكة الصحيحة، بينما تقترب عملية إعادة إعمار البنية التحتية في مرحلة الاكتمال. ويكون الجيش اللبناني بكامل قدرته على الانتشار، مع تقدّم في المفاوضات من أجل عقد اتفاق سلام يكون حاضراً للمصادقة عليه دستورياً. ويجري هنا، نقل عمل هيئة إعادة بناء الدولة اللبنانية (LSRA) إلى مؤسسات حوكمة وطنية دائمة.

تداخل المراحل، وسلاح البرنامج هو السرعة في التنفيذ، وكل أسبوع من التنفيذ المرئي يُضعِف سردية حزب الله، بينما يقوّي سرديته كل أسبوع من التأخير.

منطق استراتيجي للبرنامج

يقوم الادعاء المركزي لمشروع حزب الله على أنه يحمي لبنان، ولا سيما الجنوب. ويفترض أن يكون العرض المقابل من الدولة هو أن يقال للحزب: حسناً، اقبلْ بإطار عمل يحمي الجنوب، ويعيد إعماره، ويعوّض أهله، ويقوّي الجيش اللبناني، ويستعيد السيادة، وينهي الهجمات الإسرائيلية، ما يعني عملياً أن الهدف ليس نزع السلاح الفوري، بل فصل مصلحة الطائفة الشيعية عن المصلحة العسكرية لحزب الله، وفصل إعادة الإعمار عن سيطرة الحزب، وفصل الكرامة عن الحرب الدائمة؛ وفصل الحماية عن التبعية للميليشيا، وفصل مستقبل لبنان عن الاستراتيجية الإقليمية لإيران.

الهدف الاستراتيجي الأعمق هو أن نقلب سردية المشروع المسلح نفسه، بحيث يصبح اعتراضه على المبادرة تفويضاً ذاتياً لنفسه. وإذا تمّت هيكلة البرنامج بشكل صحيح، سيواجه المشروع المسلح معضلة عنوانها: قبول إطار العمل، والدخول في عملية تقودها الدولة وتذوب تبعية البيئة له تدريجياً. ذلك أن رفض الحزب لإطار العمل، ستكون له تداعياته، وستكون كلفة مواجهة المشروع عليه كبيرة جداً، كونه سيعمل على تعطيل إعادة الإعمار، وإلغاء الضمانات الأمنية، ومنع استرداد أموال المودعين، وعودة الدولة إلى المواطنين الذين هم في أمسّ الحاجة إليها.

سيناريوهات تصدم بيئة حزب الله

السؤال اليوم ليس «هل سيقبل حزب الله أم سيرفض؟»، بل كيف ستتفاعل طبقات بيئته المختلفة مع هذا البرنامج، وكيف يمكن للدولة أن تعجّل الدولة في تصدع هذه المنظومة؟

بالنسبة إلى هذه الطبقات، سيجد المجتمع المنهك والطبقة الوسطى والفاعلون المحليون أنفسهم في موقع المراقبة، لقياس مدى جدية البرنامج، وما إذا كان تنفيذه ملموساً وسريعاً وذا صدقية. لذلك، يفترض أن تكون المشاريع الأولى لإعادة الإعمار مرئية في الجنوب خلال 90 يوماً. فالسرعة في التنفيذ هي أداة التصدع في المنظومة، فيما يمكن لنظام إنفاق رقمي يصل مباشرة إلى المستفيد، من دون وسيط أو قناة حزبية، أن يشكل الآلية الأقوى على الإطلاق.

في ما خص شبكة الخدمات الاجتماعية، فمن المتوقع أن نواجه مقاومة أولية، يليها اندماج براغماتي إذا قدمت الدولة شروطاً أفضل. ويمكن أن يتم استيعاب هذه الشبكات ضمن إطار وطني للخدمات يتضمن الاعتماد، والتمويل الشفاف، والرواتب التنافسية، بما يجعل الانتقال عملية دمج مؤسسي لا إقصاءً اجتماعياً.

أما الكتلة السياسية، فيُرجّح أن تحاول الاستحواذ على الموارد واحتواء البرنامج من داخله. والرد على ذلك، يكون عبر حكومة إلكترونية إلزامية وآليات تدقيق ورقابة مستقلة، بما يجعل حركة الأموال قابلة للتتبع، وأي محاولة للاستحواذ عليها أكثر وضوحاً أمام الرأي العام وقابلة للمساءلة. لذلك، ينبغي تصميم البرنامج منذ البداية على نحو يمنع الاستحواذ السياسي. وتبقى فئة المتشددين داخل حزب الله ومنظومته، إذ يتوقع أن تعمد النواة العسكرية والأمنية المرتبطة إلى تخريب البرنامج عبر الاستفزاز والترهيب، وسط حرب سرديات، وربما تلجأ إلى العنف. لكن يجب أن يكون واضحاً أن هذه الطبقة ليست هدفاً للإقناع، بل المطلوب احتواؤها.

غداً: كيف نلاحق الجهازين العسكري والأمني لحزب الله؟

من يعارض البرنامج وكيف نفصل بين الجناحين العسكري والسياسي للحزب؟

يُتوقع أن يواجه البرنامج معارضة من لاعبين لبنانيين غير حزب الله يستفيدون من استمرار الوضع القائم. وفي مقدّم هؤلاء، رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي قد يرى في البرنامج تهديداً لدوره كحارس للشيعة في الدولة. ومن هنا، يُفترض أن يتركز الجهد على تحييد هذا الاعتراض، واللجوء إلى الآليات الدستورية، ولا سيما المادتان 52 و65، سيحرم بري من امتلاك حق الفيتو.

كذلك، يُتوقع أن تعارض الطبقة السياسية التقليدية البرنامج، ولا سيما أن اعتماد الحكومة الإلكترونية الإلزامية وإنشاء هيئة إعادة بناء الدولة اللبنانية (LSRA) سيضعفان كثيراً الزبائنية والرعاية التي تستفيد منها هذه الطبقة. كما يتوقع أن يقاوم القطاع المصرفي بدوره المسار المتعلق بأموال المودعين، لأنه يفرض تقاسم الأعباء. ويمكن العمل لتشريع قانون بالتوافق مع صندوق النقد الدولي، بحيث نحصل على تعاون المصارف التي تنجو من عملية الإصلاح، بينما ستواجه البنوك التي تعرقل العمل تحدي إعادة الهيكلة. وإذا كان متوقعاً أن يظهر بعض اللاعبين الداخليين الدعم العلني للبرنامج، بينما يريدون الاستحواذ خلال مرحلة التنفيذ، فإن التخفيف من ذلك يتم عبر إقامة بيئة حوكمة لهيئة إعادة بناء الدولة اللبنانية (LSRA) مع التدقيق الدولي، واعتماد الشفافية الرقمية.

تتطلب النواة العسكرية والأمنية لشروع حزب الله مساراً استراتيجياً منفصلاً يعمل بالتوازي مع برنامج إعادة الإعمار، وليس كجزء منه، وهو أمر يتطلب تعزيز قدرات الجيش اللبناني وتوسيع انتشاره بشكل موثوق وليس حضوراً رمزياً، ما يمكنه من فرض سلطة الدولة الحصرية. وهذا يتطلب الدعم الأمني والاستخباراتي للأجهزة الأمنية بالتعاون مع الولايات المتحدة والحلفاء، مع قدرة على مراقبة واحتواء القدرة العملياتية للنواة العسكرية والأمنية (لحزب الله) عبر الوسائل القانونية، مع خلق مسار دستوري لدمج الوظائف الأمنية في الدولة، بحيث يكون مجدولاً، وليس مفروضاً بالقوة، على أن تكون هناك آلية للعمل في حال استخدمت النواة العسكرية (حزب الله) القوة ضد سلطة الدولة. بينما يتطلب احتواء هذه المجموعة، إدارة دبلوماسية موازية للحسابات الإقليمية لإيران.

وأخيراً، يجب ملاحظة أن الجناح المسلح في حزب الله يستند إلى حزب موجود سياسياً. ولذلك، يجب عرض المسار الدستوري على الجناح السياسي لحزب الله، حيث تكون له مشاركة في الانتخابات، وتمثيل في البرلمان، ومقاعد على طاولة الحكومة، شرط التزامه بفصل الجهاز السياسي عن الجهاز العسكري. وهذا هو مسار انتقال الحركات المسلحة، ولا يتم الأمر عبر الذوبان الكامل، بل بالتحول إلى لاعبين سياسيين بأدوار مؤسسية شرعية. ومن دون مخرج سياسي، ستكون هناك مقاومة من فئات أخرى في منظومة الحزب، خصوصاً إذا شعرت بعدم وجود أي مستقبل لها داخل النظام الجديد.

يتحمل انتشار الجيش اللبناني عبئاً تحليلياً هائلاً في هذه الوثيقة، لكن يجب تحويله إلى إطار عملياتي. فعملية انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، تحتاج إلى ما لا يقل عن 10,000 إلى 15,000 جندي إضافي، مع قدرة مستدامة على التبديل، بما يجعل انتشارها متجاوزاً المواقع الحالية المتاخمة لقوات اليونيفيل (المقصود شمال نهر الليطاني). لكن الجيش يفتقر حالياً إلى المركبات المدرعة الكافية، وتنقصه قدرات الرؤية الليلية، والبنية التحتية للاتصالات، وتكنولوجيا مراقبة الحدود، ومنصات الدفاع الجوي. ولذلك، يجب أن يكون هناك برنامج لتحديث، بقيمة 3 الى 5 مليارات دولار تصرف سريعاً، وليس على مراحل تمتد لعقد من الزمن.

يجب أن يبدأ انتشار الجيش اللبناني بالتوازي مع الانسحاب الإسرائيلي، وليس بعد اكتمال الانسحاب. وكل منطقة تخليها إسرائيل يجب أن يحتلها الجيش اللبناني فوراً، من دون ترك أي فراغ يملأه الحزب المسلح لحزب الله. وفي حال واجه الجيش مقاومة مسلحة في أثناء الانتشار، يجب تفعيل خط الدعم الدولي. وهذه العملية تتطلب التزاماً بتمويل رواتب العسكريين بصورة دائمة طوال مدة تنفيذ البرنامج البالغة خمس سنوات، مع آلية ملزمة للاستمرار بعد ذلك. أما نقل المعدات لمرة واحدة من دون تمويل عملياتي مستدام فسينتج قوة جوفاء.

كذلك ينبغي تأطير «برنامج إعادة بناء الدولة» باعتباره أول محاولة جادة لتنفيذ جوهر قراري مجلس الأمن الدولي رقم 1559 (2004) و1701 (2006) اللذين يفرضان نزع سلاح حزب الله، وتوسيع سلطة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية، ووقف نقل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية، عبر الحوافز والبناء المؤسسي بدلاً من القوة فقط. وتوفر هذه القرارات الدولية البنية القانونية الدولية القائمة؛ بينما يوفر برنامج إعادة الإعمار الآلية العملياتية بعدما فشلت المقاربات العسكرية طوال 20 عاماً.

هدف هذا البرنامج هو تفكيك المنظومة البيئية لحزب الله، بينما تعمل السردية الأحادية على إدارة النواة العسكرية. هذان مساران متوازيان، وليسا مساراً واحداً. والخلط بينهما هو الخطأ التحليلي الأكثر شيوعاً في السياسة المتعلقة بلبنان. وبالتالي، يجب أن تكون السردية واضحة، فمثلاً لا تقلّ «سنكسر حاضنة حزب الله»، بل قلّ: «سنعيد بناء الدولة اللبنانية لدعم المجتمعات التي عانت أكثر من غيرها»؛ ولا تقلّ: «يجب على الشيعة التخلي عن حزب الله»، بل «لا ينبغي لأي طائفة أن تضطر إلى الاعتماد على ميليشيا بسبب فشل الدولة»؛ ولا تقلّ «انزعوا السلاح أو ستواجهون العواقب»، بل قلّ إن «الدولة تقدّم الأمن، وإعادة الإعمار، والمستقبل. وفتّشوا عمّن يعرقل ذلك».

تقرير

خلاف كرم ومعوض يكشف مأزق التفاوض

السفيرة اللبنانية ندى حمادة معوض وخلفها السفير الإسرائيلي يحيئيل ليتر في واشنطن (أ ف ب)

ميسم رزق

لم تعد السلطة اللبنانية تفاوض إسرائيل بقدر ما باتت تنتظر أن تفاوضها إسرائيل. هذه خلاصة الاتصالات الأخيرة التي جرت من نيويورك وواشنطن، وصولاً إلى الفاتيكان.

تبحث سلطة بيروت في ضمان عقد جلسة مفاوضات جديدة، وتبحث عن أي مخرج لتبقى حاضرة على جدول الأعمال، بينما ترفض إسرائيل عقد أي اجتماع وفق طلبات بيروت، فيما الولايات المتحدة، بدل أن تكون الراعي والقادر على ممارسة الضغط، لا تظهر حماسة لاستخدام نفوذها من أجل فرض انعقاد الجلسة. لكنّ جميع هؤلاء يهربون من الإجابة عن السؤال الأهم: كيف تعجز هذه السلطة عن فرض موعد لجلسة ولو أن المفاوضات لم تأتِ بشيء؟

يقول معنيّون بالاتصالات إن الأميركيين يقولون بوضوح إنه لا بديل من اتفاق الإطار، وإن المطلوب هو الانتقال إلى تطبيقه. لكنّ هذا الكلام، على أهميته، لا يحلّ العقدة الأساسية. فإسرائيل ترفض تقديم تنازلات قبل نزع سلاح حزب الله، وواشنطن لا تضغط عليها بما يكفي لتغيير هذا الموقف، فيما يطالب وفد السلطة بانسحابات إسرائيلية وخفض التصعيد مقابل خطوات الدولة اللبنانية. والأكثر إحراجاً للسلطة أن هذا الانسداد لم يدفعها إلى إعادة تقييم طريقة إدارتها، بل ذهبت إلى مُضاعفة الاتصالات بحثاً عن جهة تُقنع إسرائيل بالجلوس معها!

وبحسب المصادر، حاول الرئيسان جوزيف عون ونواف سلام الحصول من الأميركيين والسعوديين على وعد ببمارسة ضغط يؤدّي إلى انسحاب إسرائيلي محدود من منطقة تجريبية، بما يسمح بإنقاذ ماء الوجه وإعطاء المفاوضات شيئاً يمكن تسويقه كإنجاز. لكنّ الجواب الذي عاد إلى بيروت أن إسرائيل لا تبدأ من كونه سرعان ما اكتشف أن السفيرة معوض هي صاحبة اليد العليا والكلمة الأخيرة، وهي من يتواصل معها الأميركيون والرئيس عون في لبنان، وهي من تدير الكثير من الاتصالات المتعلّقة بالمفاوضات، بما في ذلك التواصل مع الإسرائيليين. وهذا الأمر يستفزّ كرم، الذي اكتشف أيضاً أنها غير مؤهّلة للعب هذا الدور، إضافة إلى عدم صدور أي نتائج من المفاوضات، ما دفعه إلى التعبير عن أنه في حالة إحباط جرّاء ما يحصل. وقد حاول عون مراضاته بأن أوفده إلى الفاتيكان بحثاً عن مدخل لتحريك المفاوضات، ومن أجل إظهاره في موقع متقدّم، علماً أن كرم لوّح مراراً بالخروج من هذه التجربة، خصوصاً أنه كان يعتقد بأن المسار سيُنتج حلاً كاملاً يُسجَّل له، ويؤهّله ليكون هو وزير الخارجية في أي حكومة مقبلة.

أمّا معوض، فهي مكتفية بالدور الذي تقوم به، وهي مقتنعة أصلاً بكل المسار القائم بمعزل عن النتائج، وهي التي تضغط اليوم للذهاب إلى روما بمعزل عن النتائج، وبينما يقول كرم إنه لا قيمة لجلسة ما دام لا يتوقّع منها أي خطوة ملموسة، وإن الأميركيين يُظهرون ميلاً إلى ربط المفاوضات بنتائج الانتخابات في إسرائيل وأميركا، فإن معوض التي تدافع عن موقفها تقول إن لبنان اتّخذ قراراً بالسير في مسار التفاوض بمعزل عن هوية الحكومة في إسرائيل أو أميركا. إضافة إلى كونها تعتبر أنه يجب تعزيز التواصل المباشر مع إسرائيل، وهي أجرت اتصالاً بالسفير الإسرائيلي في واشنطن يحيئيل ليتر للاطمئنان إلى صحة ابنه الجندي في قوات الاحتلال بعد دهسه من قبل أحد المقاومين في الضفة الغربية.

> **حاول عون مراضاة كرم بإيفاده إلى الفاتيكان، ومعوض تضغط للذهاب إلى التفاوض بمعزل عن الانتخابات في إسرائيل**

عملياً، فإن أصل الخلافات داخل فريق السلطة نفسها، لم يعد حول شكل المقاربة، في شأن تعريف موحّد لماهية التفاوض الناجح. ولعل زيارة كرم للفاتيكان تختصر حجم المأزق. فبعد واشنطن ونيويورك، تذهب بيروت إلى قناة أخرى بحثاً عن مساعدة في تحريك المسار. وتفيد المصادر بأن كرم يقصد الفاتيكان، نتيجة قناعته بأنه يستطيع فتح أبواب سياسية والتواصل مع عواصم مؤثّرة. لكنّ المصادر قلّلت من أهمية الزيارة، لأن «الفاتيكان لا يملك ما تملكه واشنطن من أدوات ضغط على إسرائيل». وبالتالي فإن السؤال الذي تفرضه الزيارة ليس عن أهمية الفاتيكان، بل عن سبب وصول السلطة إلى مرحلة تحتاج فيها إلى الاستنجاد بقناة إضافية لإقناع الآخر بالعودة إلى التفاوض؟ على أن الموقف الأميركي لا يقتصر على عدم المبالاة، بل تضغط واشنطن على الدولة لتنفيذ قراراتها في ملف السلاح، وتقديم تصوّر لمستقبل الجنوب بعد انتهاء مهمة «اليونيفل»، خصوصاً أن الأميركيين يريدون أن تنشأ قناة اتصال وتنسيق مباشر بين الجيش اللبناني وقوات الاحتلال، ولا يرون حاجة إلى وجود أي قوات دولية. وتربط واشنطن المساعدة في عقد مؤتمر لدعم إعادة الإعمار بتنفيذ الدولة اللبنانية التزاماتها.

علم وخبر

استنفار «المستقبل» يفشل في مواجهة «الاحباش»

استنفرت، خلال الأيام الماضية، ماكينة «تيار المستقبل» في إقليم الخروب لحثّ فاعليات المنطقة على مقاطعة حفل العشاء السنوي التكريمي لأصحاب المهن الحرّة، الذي أقامته «جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية» الجمعة الماضي في مسبح «الجسر». وتخلّل الحفل إلقاء كلمة لنائب رئيس الجمعية، الشيخ عبد الرحمن عمّاش، وأخرى لممثّل قطاع «المشاريع» وعضو مجلس نقابة المهندسين أحمد نجم الدين، إلى جانب كلمة لنقيب المهندسين فادي حنّا.

ورغم الضغوط التي مارسها مسؤولو «المستقبل» للحؤول دون تلبية الدعوة، جاء الحفل حاشداً، بمشاركة أكثر من 600 شخصية، بينهم نائبا المنطقة بلال عبدالله وفريد البستاني، ونائبا «المشاريع» عدنان طرابلسي وطه ناجي، فضلاً عن رؤساء بلديات من مناطق مختلفة، بينهم رئيس بلدية بيروت إبراهيم زيدان. كذلك حضر ممثّلون عن عدد من الأحزاب والقوى السياسية، بينهم «حزب الله»، إلى جانب شخصيات دينية إسلامية ومسيحية، ومالكي ومديري مستشفيات ومراكز صحية في المنطقة، وأصحاب صيدليات، ومحامين ومهندسين من مشارب وانتماءات سياسية وحزبية مختلفة.

وكان لافتاً، حضور عدد من الفاعليات والمسؤولين في قطاع المهن الحرّة المحسوبين مباشرةً على «تيار المستقبل».

جمعيّة تنافس نقابة المحامين؟

أثار خبر تأسيس جمعية باسم «المبادرة اللبنانية للمحاكمة الصورية» (Lebanon English Moot Initiative - LEMI) استياءً لدى عدد من أعضاء مجلس نقابة المحامين في بيروت، ممن يرون أن تأسيس المبادرة يتعارض مع التوجهات العامة للنقابة، باعتبار أن الأهداف التي تقوم عليها الجمعية تندرج أصلاً ضمن المهام الموكلة إلى النقابة. ويشير هؤلاء إلى أن النقباء السابقين كانوا يرفضون أي محاولة لإنشاء جمعيات تتقاطع أهدافها أو اختصاصاتها مع مهام النقابة، لافتين إلى أن ممثّل الجمعية لدى الحكومة هو عضو مجلس النقابة، نديم زياد حمادة.

ويطرح أعضاء في مجلس النقابة علامات استفهام حول أسباب عدم اعتراض نقيب المحامين، عماد مارتينوس، على تأسيس الجمعية، كما يتساءلون عن كيفية حصولها على «العلم والخبر» الرقم 1079 (نُشر في العدد 38 من الجريدة الرسمية الصادر في بداية هذا الشهر)، في ظل التعقيدات التي تفرضها وزارة الداخلية والبلديات منذ سنوات على إجراءات ترخيص الجمعيات.

دورات مدنية للضباط!

لم تعد الدورات التدريبية تقتصر على المجالات المهنية والأكاديمية، بعدما تحوّلت إلى نشاط واسع يستعين فيه منظّموها بمتخصّصين أو بشخصيات تستفيد من حضورها على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي الآونة الأخيرة، برزت دورات تدريبية مُكثّفة ينظّمها مدنيون للراغبين في التقدّم إلى دورات الضباط في مختلف الأسلاك الأمنية في الكلية الحربية، لقاء مبالغ مالية مرتفعة.

ويأتي انتشار هذه الدورات في ظل غياب أي تحرك رسمي للأحقّة منظّميها أو التحقق من طبيعة النشاط الذي يمارسونه، ولا سيما أن الأمر يتعلّق بإعداد متقدّمين للالتحاق بالأسلاك العسكرية والأمنية.

تقرير

أيّ علاقات تُدار في مصرف لبنان؟

حاكم مصرف لبنان كريم سعيد (هيثم الموسوي)

في 2 أيلول الجاري، أصدرت هيئة التحقيق الخاصة قراراً، يتضمّن تجميد الحسابات والخزنات الحديدية العائدة بصورة مباشرة وغير مباشرة لنحو 13 فرداً وشركة. أثار القرار أسئلة كثيرة ولا سيما أن بعض الأفراد عليهم ادّعاءات جُمّدت حساباتهم مثل رياض سلامة وشقيقه رجا سلامة وحسن مقلد، وهناك أشخاص عليهم ادّعاءات لم تصل إلى مرحلة الحكم بعد، وذكر اسم سمارة القزّي المُقرّبة جداً من الحاكم كريم سعيد، في ختام اللائحة التي جرى تسريبها إلى العلن، علماً أن كل الأسماء مذكورة بشكل ثلاثي، إلا اسم القزّي فهو مذكور بشكل ثنائي.

تضمّنت اللائحة الأسماء التالية: حسم أحمد مقلّد، شركة سيتكس للصيرفة، أندريه سمي مشنتف، بشير إبراهيم منصور، رياض توفيق سلامة، رجا توفيق سلامة، ماريان حميد الحويك، سمير نقولا حنّا، شركة V limited investement Inc، باسم محمد يموت، علاء محمود عبد الرحيم خواجه، محمد أحمد مختار الحريري وسمارة القزّي.

تجميد الحسابات ومنع التصرّف بموجودات الخزنات الحديدية ليس سببهما واحداً على جميع من ذُكرت أسماؤهم في اللائحة. فمنهم من صُنّفتهم وزارة الخزانة الأميركية ضمن لوائحها بالخاضعين للعقوبات، ومنهم من يُحاكم بتهم اختلاس مال عام لدى القضاء اللبناني، ومنهم من رُفعت عليه دعاوى من مصرف لبنان بتهم مماثلة تتعلق بالانتفاع من المال العام وغيرها بسبب ملفات تمويل بين مصرف لبنان والمصارف وأفراد. لكنّ اسم سمارة القزّي المذكور بشكل ثنائي لا ثلاثي، كان لافتاً ضمن هذه اللائحة، ولا سيما أنها تشتهر بين الناشطين، بأنها مُقرّبة جداً من الحاكم كريم سعيد، وبأنها تساعده في تسريب معلومات وفضح بعض الملفات التي لا يريد أن يظهر مباشرة هو فيها.

إذاً، هناك سؤالان تجب الإجابة عليهما: لماذا أعادت الهيئة طلب تجميد بعض الحسابات المُجمّدة أصلاً؟ ولماذا سمارة القزّي؟

بالنسبة إلى السؤال الأول، فإن الهيئة التي يرأسها الحاكم كريم سعيد، وأمين سرّها عبد الحفيظ منصور، صارت تعمل وفق استشارة قانونية من القاضية سهير الحركة التي أفتت بتجميد حسابات أي جهةٍ مُدّعى عليها. وبما أن الدعاوى التي ناقشتها الهيئة تختلف عن دعاوى سابقة، أي إن هناك إمكانية أو احتمالاً أن تسقط الدعاوى السابقة، فلا داعي للربط بينها وأن يكون الحجز في إطار الدعاوى الجديدة أيضاً. لكن هنا أيضاً يوجد سؤال: إذا كان الادّعاء على سمير حنا الرئيس السابق لمجلس إدارة بنك عودة، فإن ملف المُدّعى عليه فيه أسماء أخرى من بينهم على سبيل المثال الرئيس السابق للحكومة نجيب ميقاتي، فلماذا حُصر الادّعاء بسمير حنا فقط من دون الأسماء الأخرى؟

أمّا بالنسبة إلى سمارة القزّي، فإن المسألة أبسط بكثير، إذ إن رئيس لجنة الرقابة على المصارف مازن سويد قدّم إخباراً بشأنها متهماً إياها بتشويه سمعة لبنان من خلال تعاطيها بملفات تتعلق بالقطاع المالي، لدى القاضي رجا حاموش. ثم اندفعت الهيئة إلى تجميد حساباتها. وعند هذا الحدّ تصبح المسألة مُستغربة. وسمارة كانت قد وجّهت انتقادات عنيفة إلى مازن سويد تتهمه فيها بأنه يلعب دوراً مهماً في حماية النخبة السياسية والمصرفية من التدقيق بشأن أموالها والشبهات بوجود تبييض أموال وجرائم مالية أخرى. وقالت في منشور آخر، إن محاميها أبلغها بأن هناك خطأ ما سيتم تصحيحه في قرار هيئة التحقيق الخاصة. والمعروف أن سمارة كانت لها علاقة مع مدين بركات التي نشرت صوراً عن محادثات بينها وبين الحاكم... ربما استاء الحاكم مبتئاً الموضوع. فهل هو حاكم لمصرف لبنان يدير خلال المصرف والهيئات التابعة له علاقات شخصية؟

(الأخبار)

تقرير

رواتب الموظفين: 6 سنوات من الخسائر

فؤاد بزي

خافت الحكومة من الانفجار الاجتماعي، وانفلات الشارع، والإضرابات التي كان من المتوقع أن تشلّ القطاع العام، فحضرت الأموال، ولم يعد وزير المال ياسين جابر خائفاً على المالية العامة من العجز، وأسقط حجّة «تكرار الأخطاء السابقة»، فقامت السلطة السياسية بإسكات الموظفين في الخدمة والمتقاعدين بثلاثة رواتب إضافية يتقاضونها ابتداءً من مطلع عام 2027، وثلاثة رواتب أخرى يستحق صرفها في أيلول من العام نفسه، على أن تدخل هذه المبالغ في موازنة عام 2027. ورغم الوعود، إلا أنّ التحركات المطلبية لم تتوقف، فموظفو الإدارة العامة في إضراب متقطع، أو هكذا تقول رابطتهم. لأن المطلب كان 9 رواتب إضافية الآن، لا 6 فقط، ليصبح الراتب مضاعفاً 28 مرّة، فضلاً عن طلب تعديل بدلات النقل التي أحرقها ارتفاع سعر صفيحة البنزين بنسبة وصلت إلى 117% منذ بداية 2026، ومن دون تعديل بدل النقل اليومي الذي لا يزال 450 ألف ليرة عن كل يوم حضور.

هكذا تتعامل السلطة السياسية مع الموظفين إذاً، «على القطعة وبالترقيع». فلا يوجد حتى اللحظة مشروع واضح للعمل على أساسه لمعالجة مشكلة رواتب وأجور العاملين في القطاع العام. وحتى مشروع مجلس الخدمة المدنية، على سيئاته لأنّه يمسّ بالمكتسبات التقاعدية، أسقطته حكومة صندوق النقد الدولي، وحوّلته إلى مقبرة اللجان للدرس، من دون تحديد أيّ موعد له لإرساله إلى مجلس النواب لإقراره كونه يحتاج إلى تعديلات قانونية، لا سيّما على قانون التقاعد.

> **ما زالت السلطة السياسية تتعامل مع الموظفين على القطعة وبالترقيع**

ولكن ماذا خسر الموظفون جرّاء إسقاط هذا المشروع؟ خسروا حلاً كان يمكن التفاوض على تعديل أرقامه وبنوده القانونية، وعادوا في المقابل إلى المربع الأول في الزيادات العشوائية التي تعطى عندما تشعر السلطة السياسية بضغط سياسي في الشارع. فمشروع مجلس الخدمة المدنية كان يعطي الموظفين في عام 2027 راتباً مضاعفاً 28 مرّة، ومساراً يضاعف الرواتب حتى 46 مرّة في عام 2030، بينما من المتوقع أن تضاعف الزيادات العشوائية الراتب 22 مرّة مطلع السنة المقبلة، و25 مرّة في آخرها، فالموظف يتقاضى الآن راتباً مضاعفاً 19 مرّة إلى جانب زيادات كلّها تدرج تحت عنوان «التعويضات المؤقتة»، وهو ما يمنع الموظف من الحصول على نسبة زيادة قدرها 21% إضافية، أو بعبارة أخرى زيادة 100 دولار على الراتب، كان مشروع مجلس الخدمة المدنية قادراً على إيصالها للموظفين في حال إقراره.

هذا لجهة الأرقام، أما من ناحية الاستقرار الوظيفي، فلا تزال السلطة السياسية تتعامل مع الموظفين على أنّهم عبء يجب التخلّص منه. وللغاية، تلجأ إلى «التطفيش» من خلال إسقاط أيّ مشروع يعد الموظفين بإعادة الاعتبار للرواتب والتقديمات. وفي المقابل، تقوم بتعميم فكرة التعاقد لملء الشواغر التي لم يعد من الممكن معها لأيّ إدارة أن تستمر بالعمل. على سبيل المثال، أعلن مجلس الخدمة المدنية في 17 أيلول الجاري عن رغبته في إجراء عدد من المباريات لـ«التعاقد على بعض المهاد لدى هيئة إدارة السير والآليات والمركبات»، وعددها 91 وظيفة، تتوزع على الشكل الآتي: 3 وظائف في الفئة الثالثة، و59 وظيفة في الفئة الرابعة، و29 وظيفة في الفئة الخامسة.

كما تطرح الزيادات على الرواتب بشكل عشوائي وغير منتظم، بمعنى آخر، لا يعرف الموظف موعداً للتصحيح المقبل للرواتب، أو متى يعود الراتب إلى قيمته بالدولار التي كان عليها عام 2019. والأمر هنا ليس بجديد، فالحكومات المتعاقبة لم تقم بتعديل قيمة الرواتب من تلقاء نفسها، بعد الانهيار النقدي والمصرفي، بل كانت دائماً تلجأ إلى إعطاء الموظفين والمتعاقدين «أبر التخدير» تحت ضغط التعطيل والتوقف عن العمل. ولم تضع كلّ الحكومات المتعاقبة من عام 2019 آلية واضحة للزيادة، فتارةً يضاعف الراتب وفقاً لقانون في الموازنة العامة مثلما حصل في موازنة عام 2022 عندما تمّت مضاعفة الراتب 3 مرّات، وتارة أخرى بمراسيم، والتي وصل عددها إلى 8 في 3 سنوات، مثل المرسوم 2023/11227 الذي أضاف 4 رواتب إلى الراتب المضاعف 3 مرّات، والمرسوم 2024/13020 الذي ضاعف الراتب إلى 9 مرّات وأقرّ فيه بدل صفائح البنزين وبدل المثابرة. وأخيراً بدأت الحكومة برمي كرة الرواتب في ملعب مجلس النواب، فأصبحت تشترط إعطاء أيّ زيادة بإقرار قانون في مجلس النواب يفتح الاعتمادات اللازمة، كما حصل أخيراً عندما ربطت الرواتب الستة الإضافية التي أضيفت إلى الراتب المضاعف 13 مرّة.

موظفة في القطاع العام تتظاهر أمام السراي الحكومي (هيثم الموسوي)

تقرير

الحلاقة بـ20 دولاراً... والسبب هرمز!

أزمة الطاقة تضاعف أعباء اللبنانيين

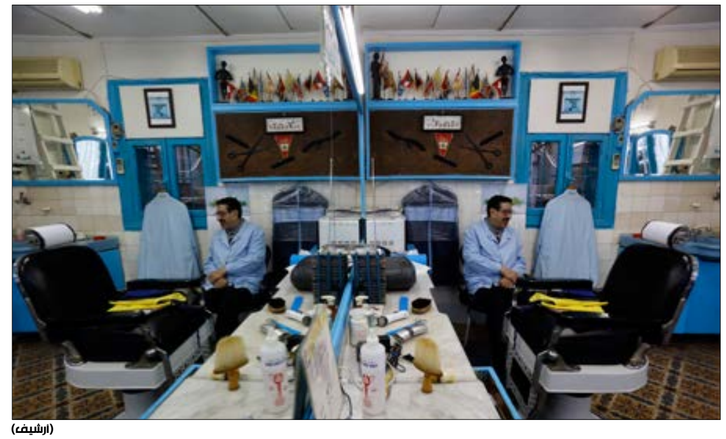
(الأرشيف)

حمزة الخنسا

إغلاق مضيق هرمز كان سبباً مباشراً في ارتفاع كلفة حلاقة الشعر في بيروت إلى 20 دولاراً. هذه ليست طرفة، بل حادثة تختصر واقعاً اقتصادياً لم يعد فيه ارتفاع أسعار النفط يقتصر على فاتورة المحروقات والكهرباء.

لم يعد مضيق هرمز بعيداً عن الحياة اليومية للبنانيين، ولا تقتصر تداعيات الصراع الأميركي - الإيراني على أسواق النفط وحركة الناقلات في الخليج. فمنذ اندلاع الحرب، انتقلت كلفة اضطراب الملاحة وارتفاع أسعار الطاقة إلى مؤسسة كهرباء لبنان، ومنها إلى المولدات الخاصة، لتظهر في فواتير الأسر والمسلع والخدمات، في ظل اختلالات مزمنة في قطاع الكهرباء.

وتكفي الأرقام التي كشفها وزير الطاقة والمياه جو صدّي لتظهير حجم الإزمة. إذ أعلن ارتفاع كلفة النفط بنحو 50 مليون دولار شهرياً، بالتزامن مع اضرار لحقت بقطاع الكهرباء جراء الحرب قدّرها بنحو 100 مليون دولار. وإن كانت أرقام صدّي قد أتت أيضاً في سياق محاولة حزب القوات رفع الحرج عنه بعد «تعريض أكتافه» بوعد اللبنانيين بكهرباء على مدار الساعة خلال الأشهر الستة الأولى من تولّيه الوزارة، فإنها تعكس كذلك تداعيات اضطراب الملاحة في مضيق هرمز.

ارتفعت كلفة إنتاج الكهرباء في وقت تتراجع فيه القدرة على تمويلها. وبما أن مؤسسة كهرباء لبنان عاجزة أصلاً عن تأمين التغذية على مدار الساعة، يزيد تقليص الإنتاج الاعتماد على المولدات الخاصة، التي ارتفعت كلفة تشغيلها بدورها. وهكذا، لا تقتصر فاتورة أزمة هرمز على ما تدفعه الدولة لاستيراد الوقود، بل تمتد إلى نفقات الأسر والمؤسسات، وكلفة الإنتاج والنقل والتبريد، وصولاً إلى أسعار السلع الأساسية.

وتترافق الأزمة مع معركة سياسية وعسكرية حول المضيق. فالرئيس الأميركي دونالد ترامب يؤكد استمرار عبور كميات كبيرة من النفط، فيما تؤكد إيران قدرتها على التحكم بحركة الملاحة. لكن بيانات الصادرات عبر المضيق تظهر أن الأرقام ما زالت بعيدة عن مستوياتها المعتادة قبل الحرب.

وبالنسبة إلى الأسواق، لا يكفي وصول ملايين البراميل إلى وجهاتها لإعلان انتهاء الأزمة. فالنفط الذي يحتاج نقله إلى حماية عسكرية ومسارات استثنائية وتأمين مرتفع الكلفة، لا يصل إلى المستهلك بالسعر نفسه الذي كان يصل به قبل الحرب. وقد بلغ سعر خام برنت في 29 أيلول نحو 105 دولارات للبرميل، رغم تراجعه خلال جلسة التداول، ليبقى أعلى بكثير من مستويات ما قبل الأزمة.

أما لبنان، الذي يستورد حاجاته من المشتقات النفطية ويعتمد على الفيول والمازوت لتوليد الكهرباء، فيتأثر بهذه الزيادات حتى من دون تعطل الشحنات المتجهة إلى موانئه. وتكشف أزمة هرمز هشاشة النموذج الذي يقوم عليه قطاع الكهرباء: مؤسسة عامة تعتمد على وقود مستورد تحكمه تقلبات الأسواق العالمية، وتغذية لا تزال محدودة، فيما يموّل اللبنانيون منظومة كهربائية موازية عبر المولدات الخاصة.

ومع ارتفاع أسعار النفط، تجد مؤسسة كهرباء لبنان نفسها أمام كلفة أعلى لتأمين الكميات نفسها من الوقود. وإذا تعذّر توفير التمويل الإضافي، يصبح خفض الإنتاج أحد الخيارات المتاحة، بما يعني ساعات تقنين أطول. لكن بالنسبة إلى المواطن، لا يعني خفض إنتاج المؤسسة انخفاض فاتورة الكهرباء الإجمالية، بل العكس غالباً: فالساعة التي تعجز الدولة عن تأمينها ينتجها المولد الخاص بكلفة أعلى يتحملها المشترك مباشرة.

وتُظهر تسعيرات وزارة الطاقة للمولدات الخاصة كيف تنتقل أزمة النفط من الأسواق إلى الفواتير المنزلية. فقد حُدّد أعلى سعر «رسمي» للكيلوواط ساعة عن استهلاك أيلول بنحو 53,065 ليرة، أي ما يعادل نحو 59,3 سنتاً أميركياً. ووفق المعطيات المنشورة مطلع أيلول، كانت التعرفة قد ارتفعت بنحو 60% مقارنة بمستواها في شباط، قبل اندلاع الحرب.

ولا تتوزع هذه الكلفة بالتساوي. فالأسر المحدودة الدخل أقل قدرة على استيعاب النفقات الإضافية، وقد تضطر إلى خفض استهلاك الكهرباء أو اقتطاع جزء من إنفاقها على احتياجات أخرى. أما المحال والمؤسسات الصغيرة، فلا تستطيع غالباً الاستغناء عن الكهرباء اللازمة للتبريد والإنارة وتشغيل المعدات، ما يجعل انتقال جزء من الزيادة إلى أسعار السلع والخدمات أمراً شبه حتمي.

طبعاً، لم تقف الحكومة مكتوفة اليدين، فقد عقدت اجتماعاً في السراي الحكومي برئاسة نواف سلام (4 أيلول)، «بحثت» فيه ارتفاع فواتير المولّدات و«قررت» مراقبة التسعير. غير أن الرقابة على التسعير لا تعالج المصدر الأساسي للارتفاع، وهو غلاء الوقود وزيادة ساعات الاعتماد على المولّدات. فحتى الالتزام الكامل بالتعرفة الرسمية لا يلغي انتقال الكلفة الإضافية إلى المشتركين.

ولا تتوقف التداعيات عند فواتير المنازل. فارتفاع أسعار المازوت والبنزين، بالتزامن مع زيادة كلفة الكهرباء، يطال معظم حلقات الإنتاج والتوزيع. فالأفران والمصانع والمؤسسات التجارية ومخازن المواد الغذائية تحتاج إلى الكهرباء لتشغيل معداتها وحفظ منتجاتها، وإلى الوقود لنقل المواد الأولية والسلع النهائية. وكل زيادة في هذه الكلفة تضيف ضغطاً جديداً على الأسعار.

وتصبح الضغوط أشد حين ترتفع كلفة الكهرباء والوقود معاً. فصاحب المؤسسة الذي يدفع أكثر لتشغيل مولده يتحمل أيضاً زيادة في أجور النقل وأسعار المواد المستوردة، فيجد نفسه أمام ثلاثة خيارات: رفع الأسعار، أو تقليص هامش الربح، أو خفض الإنتاج والعمالة. وفي كل الحالات، يدفع الاقتصاد والمستهلك الكلفة.

ورغم سلوك السلطة اللبنانية مسار التفاوض المباشر مع العدو تحت عنوان «لا أحد يفاوض عنّا»، يبقى لبنان مرتبطاً بالأزمة الدولية من جهتين: فهو يدفع، من جهة، كلفة اضطراب الملاحة وارتفاع أسعار الطاقة؛ ومن جهة أخرى، يُطرح وقف الحرب على أراضيه ضمن ترتيبات إقليمية تشمل هرمز والحصار الأميركي على إيران.

وحتى إذا انتهت المواجهة باتفاق يعيد الاستقرار إلى أسواق النفط، ستظل استفادة اللبنانيين منه مرتبطة بمعالجة أزمة الكهرباء الداخلية، وبمدى شمول التسوية الإقليمية وقفاً فعلياً للحرب في لبنان. بالنسبة إلى اللبنانيين، لا تُقاس نتائج معركة هرمز بعدد ناقلات النفط التي تعبر المضيق فحسب، بل بعدد ساعات الكهرباء التي تصل إلى منازلهم، وبالفواتير التي يسددونها، والأسعار التي يدفعونها لتأمين حاجاتهم اليومية، وصولاً إلى كلفة حلاقة شعرهم.

> **فاتورة أزمة هرمز لا تقتصر على ما تدفعه الدولة لاستيراد الوقود بل تمتد إلى نفقات الأسر والمؤسسات**

تقرير

مكبّ سرار يقفل أبوابه: عكار ترفض أن تدفع ثمن أزمة طرابلس

نجلة حمود

أعادت أزمة النفايات في طرابلس فتح ملف مكبّ سرار في عكار، الذي يستقبل نفايات المحافظة منذ أكثر من 33 عاماً، بعدما طُرح مجدّداً لاستقبال نفايات من خارج عكار، إثر بلوغ مكبّ طرابلس ذروة قدرته الاستيعابية، في وقت تحتاج فيه الحلول التي تعمل عليها الحكومة ووزارة البيئة إلى ما لا يقل عن ستة أشهر.

ومع طرح اسم مكبّ سرار، عادت إلى الواجهة أزمة عام 2015، حين طُرحت عكار كإحدى الوجهات لاستقبال نفايات بيروت. إلا أن الأزمة هذه المرة اتخذت منحى أكثر تعقيداً، إذ انتهى اقتراح نقل نفايات طرابلس إلى سرار بإقفال المكبّ أمام النفايات الوافدة من خارج المحافظة، لتنتقل أزمة النفايات من طرابلس إلى قلب عكار.

وعلمت «الأخبار» أنه مع تفاقم أزمة النفايات في طرابلس، عقد رئيس الحكومة نواف سلام اجتماعاً مع نواب عكار، طالباً مساعدتهم في إيجاد مخرج مؤقّت يقضي باستقبال مكبّ سرار نفايات طرابلس لمدة ستة أشهر. وأمام رفض النواب للطرح وإصرار سلام عليه، كُلّف النائب أسعد درغام بالتواصل مع البلديات المحيطة بالمكبّ (قشلق وسرار وشيرحمرين ووادي الحور وهيتلا والتليل)، لكونه من بلدة هيتلا.

وبعد اتصالات مع البلديات، عُقد لقاء مع سلام بحضور وزيرة البيئة تمارا الزين، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار محمد قباني، والنائبين محمد سليمان ودرغام. وطرح سلام حلاً مؤقّتاً لأربعة أشهر، على أن تُنجز خلالها الخطوات اللازمة لإقامة المطمر الصحي وتشغيل معمل الفرز في عكار، بالتوازي مع تقديم حوافز للبلديات عبر سلسلة من المشاريع ينفّذها مجلس الإنماء والإعمار. لكنّ جواب البلديات كان واضحاً: «لا لنفايات طرابلس في سرار، قبل معالجة الأضرار المادية والصحية والبيئية التي تحمّلتها القرى المحيطة بالمكبّ، وإقامة المطمر وتشغيل المعمل، وإنصاف البلدات المتضررة إنمائياً وبيئياً واجتماعياً».

وسرعان ما انتقل الاعتراض إلى الأرض. فبعد منع نفايات المنية والبداوي من دخول مكبّ سرار، أغلقت البلديات المحيطة به الطرق المؤدية إليه أمام جميع الشاحنات، بما فيها تلك التي تنقل نفايات قرى عكار وبلداتها. ووجدت اتحادات البلديات نفسها أمام مأزق تصريف نفايات نحو 160 قرية وبلدة عكارية، ما دفعها إلى عقد لقاءات متتالية مع محافظ عكار عماد لبكي ووزير الداخلية محمد الحجار، إضافة إلى لقاء موسّع في بلدة وادي الحور، بحثاً عن مخارج لتجنيب المحافظة أزمة نفايات حادّة.

رئيس بلدية قشلق ربيع صقر أكّد خلال اللقاء أن قرار وقف دخول النفايات لن يُرفع قبل البدء بتنفيذ المطالب، مختصراً واقع القرى المتضررة بعبارة: «الجرة لا تحرق إلا مكانها». وأعاد صقر فتح ملف الأموال التي حصلت عليها اتحادات البلديات عام 2015، والبالغة 17 مليون دولار، والتي وُزّعت على ثمانية اتحادات، فيما بقيت البلدات المتضررة من المكبّ خارج دائرة الاستفادة منها. ورفض تكرار السيناريو نفسه، أو تحويل الملف إلى بازار مفاوضات تنتهي باستفادة اتحادات لا ترتبط مباشرة بالمكبّ.

النفايات تدخل بازار السياسة

وكشفت أزمة سرار، إلى جانب بعدها البيئي، عن أزمة ثقة متراكمة بين الحكومة والبلديات والمجتمع المدني في عكار. فبعد 33 عاماً من تحمّل القرى المحيطة بالمكبّ أعباءه، وجدت نفسها أمام طرح جديد لاستقبال نفايات من خارج المحافظة، قبل معالجة الأضرار التي لحقت بها وإنصافها.

لكنّ النقاش سرعان ما ابتعد عن أصل المشكلة، مع دخول الملف في بازار سياسي وتصفية حسابات. كان أبرز فصوله الحملة التي استهدفت النائب أسعد درغام، وحمّلته مسؤولية السعي إلى إدخال نفايات طرابلس إلى سرار. إلا أن هذه الرواية اصطدمت بموقف البلديات المعنية نفسها، التي أكّدت أن درغام وقف منذ البداية إلى جانب قرارها، وأن دوره اقتصر على متابعة الملف والتواصل معها، لا فرض أي خيار عليها. كما أن بلدته هيتلا تقع ضمن القرى المجاورة للمكبّ والمتضررة منه، ما يجعله معنياً مباشرة بموقفها ومواقف البلدات المحيطة.

وقال درغام لـ«الأخبار» إن «البلديات المعنية سبق أن أوضحت مراراً حقيقة ما جرى، وموقفي كان واضحاً منذ اللحظة الأولى: الوقوف إلى جانب البلديات وأهالي القرى المتضررة في مطالبهم وقراراتهم، من دون أي التباس أو مواربة. أمّا ما عدا ذلك، فلا أرغب في الدخول في حملات مشبوهة أو سجالات وزواريب ضيقة، خصوصاً أن من يقف وراء هذه الحملات بات واضحاً ومعروفاً، كما أن أهدافها لم تعد خافية على أحد. الوقائع واضحة والمواقف موثّقة، وهي وحدها كفيلة بإظهار الحقيقة».

ومع انتقال الأزمة من طرابلس إلى داخل عكار، تعود الكرة إلى ملعب الحكومة: هل تنجح خلال الأشهر الستة التي حدّدها سلام في تأمين الاعتمادات اللازمة، وإنجاز المطمر الصحي وتشغيل معمل الفرز؟ وكيف ستعالج الأضرار المتراكمة التي لحقت بالقرى المحيطة بسرار وتضمن حقوقها؟ والأهم، إلى أين ستذهب نفايات عكار إذا بقي المكبّ مُقفلاً؟

تصوير تحركها على أنه «حصار لعكار»، معتبرة أن من تحمّل أضرار المكب طوال 33 عاماً ليس في حاجة إلى دروس في الدفاع عن المحافظة.

وفي السياق نفسه، أكّد رئيس بلدية وادي الحور الشيخ سمير علمان أن «قرار رفض النفايات من خارج عكار اتخذته البلديات نفسها منذ بداية البحث في الملف، وأن الأولوية هي إقامة المطمر وتشغيل معمل الفرز وإنصاف القرى التي تحمّلت أضرار المكبّ لأكثر من ثلاثة عقود»، مشدّداً على استمرار إقفال الطرق المؤدية إلى المكبّ إلى حين البدء بخطوات فعلية لتنفيذ المطالب. كما نفى حصول أي اتفاق على استقبال نفايات طرابلس أو تقديم عرض بقيمة 75 ألف دولار في مقابل استقبالها.

> **المكبّ مُغلق، والنفايات تتراكم، والحكومة أمام مهلة لا تتجاوز ستة أشهر**

تقرير

EBRD: الحرب تعمّق انكماش اقتصاد لبنان

خفض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية توقعاته للاقتصاد اللبناني مشيراً إلى أن الانكماش في الناتج المحلي الحقيقي سيبلغ 5% في نهاية 2026 مقارنة مع تلك التي أصدرها في حزيران الماضي حين أشار إلى انكماش بـ 2%، ما يؤدي إلى قطع مسار التعافي الذي بدأ في 2025 بنمو بلغ 3,5%.

اللافت أن تقديرات حزيران كانت قد احتسبت بالفعل آثار تجدّد الحرب على لبنان. إلا أن استمرار الصدمة الاقتصادية والإنسانية، وتراكم الأضرار في البنية التحتية، دفعا البنك إلى خفض توقعاته مجدداً. فبحسب التقرير، تأثّر الاقتصاد بشدّة باستئناف الأعمال العدائية مع إسرائيل في النصف الأول من السنة، فيما ألحقت الحرب أضراراً إضافية بالبنية التحتية، ولا سيما في الجنوب. ويشير EBRD إلى أن هذه الأضرار أضيفت إلى فاتورة إعادة إعمار كانت تُقدّر أصلاً بنحو 11 مليار دولار، أو 9,5 مليارات يورو، نتيجة جولات الصراع السابقة. أي إن الـ11 مليار دولار لا تشمل الأضرار الجديدة المسجّلة في 2026. ويصف التقرير وضع لبنان بأنه ركود تفاقم بفعل التصعيد العسكري والأضرار الإضافية في البنية التحتية.

وللحرب كلفة تتجاوز الأضرار المادية. فبحسب الأرقام التي ينقلها البنك عن الأمم المتحدة، بقي نحو 360 ألف لبناني نازحين حتى آب 2026، بعدما بلغ عدد النازحين نحو 1,3 مليون شخص في ذروة النزوح في وقت سابق من السنة. وبالتوازي، تعطّل النشاط في قطاعات حيوية، وفي مقدمتها السياحة التي يشير البنك إلى أهميتها كمصدر للنقد الأجنبي. وترافقت هذه الصدمة مع عودة الضغوط التضخمية. إذ بلغ معدل التضخم السنوي نحو 20% في نيسان، قبل أن يتراجع إلى 15,7% في تموز. ويأتي ذلك وسط ارتفاع حاد في أسعار الطاقة عالمياً. وبالنسبة إلى اقتصاد يعتمد على استيراد الطاقة، تزيد هذه التطورات الضغوط على الأكلاف المحلية. ولا تقتصر الصدمة الخارجية على المحروقات، فقد ارتفعت أسعار القمح أيضاً. ولا يقدّم التقرير تقديراً منفصلاً لأثر ذلك على لبنان، لكنه يشكل ضغطاً إضافياً على الاقتصادات المستوردة للغذاء.

وبذلك، يرسم EBRD مساراً شديد التقلب للاقتصاد اللبناني: انكماش 7,5% في 2024، ثم نمو 3,5% في 2025، يليه انكماش بنسبة 5% في 2026. أما في 2027، فيتوقع البنك عودة النمو إلى 4%. غير أنها عودة غير مضمونة لأن تحقيقها يشترط وقفاً دائماً لإطلاق النار وتمكّن لبنان من إصلاح بنيته التحتية المتضررة، بينما يعاني لبنان الآن من استمرار حالة عدم اليقين ضمن أبرز المخاطر. كما يشير إلى غياب تقدم ملموس في الإصلاحات الاقتصادية الأساسية اللازمة لإعادة تمكين القطاع الخاص من الحصول على التمويل. وحتى إذا تحقق نمو الـ4% في 2027، فلن يكون كافياً لاستعادة كامل الخسارة المتوقعة في 2026.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي نور الحاج.
2017/877 لبيع العقار رقم /330/ من منطقة قانا بالمزاد العلني.
المُنفذة: فاطمة عبد الحسين محسن وكيلها المُحامي داني كرم.
المُنفذ عليهم: إبراهيم علي حجازي ورفاقه.
السند التنفيذي: الحُكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في الجنوب أساس /185/ تاريخ 2017/7/13 والمُتضمن إزالة الشُيوع في العقار رقم /330/ من منطقة قانا العقارية، وبيعه بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ.
تاريخ تبليغ الإنذار: 15 و2017/12/19 و2018/12/31 و2019/2/7.
تاريخ محضر الوصف: 2019/7/17.
تاريخ تسجيله: 2019/8/5.
مُحتويات العقار رقم /330/ قانا أرض مُسطحة مزروعة دخان ويُوجد غرفة صغيرة وخيمة حديد.
مساحته: /15903/م2.
حُدوده شمالاً العقار /329/.
شرقاً العقارين /328/ و/337/.
جنوباً العقارين /331/ و/237/.
غرباً: العقارين /331/ و/329/.
بدل التخمين: 2400 سهم: /238545/ د.أ.
بدل الطرح: 2400 سهم: /238545/ د.أ.
موعد المزايد ومكانها نهار الخميس الواقع في 2026/10/22 الساعة الحادية عشر ظهراً أمام رئيس الدائرة في صيدا.
شُروط البيع على الراغب في الشراء أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ صيدا بدل الطرح في صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة قيمة التخمين مضافاً إليها الرسوم والنفقات بما فيه رسم الدالة 5%.
مأمور تنفيذ بيروت
وجدي القزي

إعلان مزايدة

صادر عن دائرة تنفيذ زحلة / الرئيسة ديزي قاصوف.
المُنفذة: سعاد شفيق سيلا بوكالة المُحامي رشيد يوسف فرح.
المُنفذ عليهما: أنيسة أيوب يعقوب سيده ورفيقها بالمُعاملة التنفيذية رقم 2024/208.
تُنفذ طالبة التنفيذ الحُكم الصادر عن الغُرفة الإبتدائية الثانية في البقاع برقم 2024/54 تاريخ 2024/3/26. القاضي باعتبار العقار رقم /2514/ الفرزل غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني بين الشركاء.
المطروح للبيع: كامل العقار /2514/ الفرزل.
مساحته: /2327/م2 يقع في الفرزل ونصل إليه عبر مدخل البلدة صعوداً باتجاه منطقة الحبيس ويبعد عن الطريق العام حوالي ثلاثة كلم عبر طريق وعرة وهذا العقار مزروع بأشجار اللوز قليل العرض وشبه مُنحدر.
حُدوده: يحده غرباً طريق عام وشرقاً العقار /2538/ وشمالاً /2515/ وجنوباً العقار /2513/.
الحُقوق العينية دعوى صادرة عن الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع برقم 2023/20 بين المُدعية: سعاد سيلا والمُدعى عليهما: أنيسة سيده وسليمان أبو نجم.
طلب تنفيذ ومحضر وصف عقار صادرين عن دائرة تنفيذ زحلة برقم 2024/208 بين المُنفذة: سعاد سيلا والمُنفذ عليهما: أنيسه سيده وسليمان أبو نجم.
قيمة التخمين وبدل الطرح: /23270/د.أ.
الواقع فيه 2026/10/20 أمام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة الساعة الحادية عشرة والربع ظهراً.
شُروط المُزايدة على الراغب في الشراء وقبل المُباشرة بالمُزايدة أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح إما في صندوق الخزينة أو بواسطة شك مصرفي بالـ (fresh) سواء أكان بالدولار الأميركي أو بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف في السُوق الموازية بتاريخ الجلسة وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة إذا لم يكن له مقام فيه وعليه خلال ثلاثة أيام من صُدور قرار الإحالة إيداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً وإعادة المُزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور قرار الإحالة دفع رسم الدلالة بمعدل 5% من قيمة الشراء.
مأمور تنفيذ زحلة
وليد طراف

إعلان قضائي

تدعو محكمة صيدا المُنفردة العقارية المدنية غُرفة القاضي لارا القات.
المُدعى عليهم: جوني أدمون فواز وجول أدمون فواز وأدمون حنا فواز والمجهولي محل الإقامة للحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام صُورة عن كافة أوراق الدعوى ومربوطاتها بما فيها محضر ضبط المُحاكمة كاملاً من صفحة من 1/ - 6/ وذلك بالدعوى أساس 2026/372 تاريخ 2026/4/8 والمُقدمة من المُدعي: إيلي جوزيف نعمة ضد المُدعى عليهم: جوني أدمون فواز ورفاقه بموضوع الحُكم بتمليك المُدعي بالشفعة /600/ سهم رقبة وانتفاع وذلك من العقار رقم /222/ من منطقة المعمرية العقارية لقاء المبلغ المودع والبالغ /423471000/ل.ل. أربعماية وثلاثة وعشرون وأربعماية وواحد وسبعون ألف ليرة لبنانية يُمثل الثمن ورسوم تسجيل العقد وإلزام المُدعى عليه: جوني أدمون فواز بتسجيل ملكية الأسهم العقارية البالغ /300/ سهم رقبة والمُدعى عليه: جول أدمون فواز بتسجيل ملكية الأسهم العقارية البالغ /300/ سهم رقبة والمُدعى عليه: أدمون فواز بتسجيل ملكية الأسهم العقارية البالغ /600/ سهم انتفاع وذلك على اسم المُدعي وفقاً للأصول القانونية واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال مُهلة عشرين يوماً تلي النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
ناديا سعيد مرعي

تبليغ مجهول مقام

صادر عن المحكمة الابتدائية الثالثة في جبل لبنان / بعبدا الرئيس فيصل مكه.
تدعو المحكمة المُستدعى ضدها: سامية محمد حمدونه لتبلغ دعوى إزالة الشيوع المُسجلة أمام هذه المحكمة برقم أساس 2023/1549 صدور 2026/389 والمُقدمة بوجهها من المُستدعي: فكتور أسعد خشيش والرامية إلى إزالة الشيوع في القسم رقم 6/968 حارة حريك.
يجب حضوركم إلى قلم المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكّل تبليغ لكم في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.
رئيس قلم
فادي حميه

مناقصة رقم /30/ زراعة ومشتوى /2026
شراء نايلون زراعي حراري

تجري إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية مناقصة عمومية بالظرف المختوم لشراء نايلون زراعي حراري.
على الراغبين بالاشتراك الالتزام بجدول المواعيد التالي:
- الجمعة الموافق 2026/10/30 – الساعة الثانية عشرة ظهراً: المهلة الأخيرة لإرسال الاستفسارات والإستيضاحات.
- الإربعاء الموافق 2026/11/04 – الساعة الثانية عشرة ظهراً: المهلة الأخيرة للإجابة على الاستفسارات والإستيضاحات من قبل الإدارة.
- الجمعة الموافق 2026/11/06 – الساعة الثانية عشرة ظهراً: المهلة الأخيرة لتقديم النماذج في مصلحة المشتريات في المبنى الإداري في الحدث.
- الإثنين الموافق 2026/11/16 – الساعة الثانية عشرة ظهراً: المهلة الأخيرة لتقديم العروض في أمانة سر المديرية العامة – مبنى الإدارة – الحدث – الطابق الثالث.
- الثلاثاء الموافق 2026/11/17 – الساعة العاشرة صباحاً: فض الغلافات في مبنى الإدارة – الحدث – الطابق الأول.

يمكن للراغبين بالاشتراك سحب دفتر الشروط من مركز الإدارة في الحدث – مصلحة المشتريات – طوال أيام الأسبوع خلال الدوام الرسمي.
للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على الموقع الإلكتروني: www.regie.com.lb
الرئيس – المدير العام
المهندس ناصيف سقلاوي

الحدث

عودة العقدة النووية: إيران تنتظر ردّ أميركا

طهران - **محمد خواجوئي**

لا يزال تبادل الرسائل بين إيران والولايات المتحدة مستمراً -بوساطة قطرية- حول المقترح الإيراني لإنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز، فيما يبدو أن الملفّ النووي تحوّل مجدداً إلى العقدة الأساسية أمام التوصّل إلى أي اتفاق. وعاد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إلى طهران، أمس، بعد نحو أسبوع من المشاورات المكثّفة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في نيويورك. وكان آخر لقاء له مع دبلوماسيين قطريين

> **إيران ستستخدم أسلحة جديدة في حال تغيّر شكل الصراعات**

بصفتهم طرفاً وسيطاً، ليعلن بعده أن بلاده تنتظر الردّ الأميركي النهائي على مقترحها المعروف بـ«خطة النقاط السبع».

وجاءت هذه التصريحات بعدما شهدت التحرّكات الدبلوماسية، الأسبوع الماضي، زخماً خاصاً، تمحور حول المقترح الإيراني الذي ينصّ، وفقاً لمصادر مطلعة، اتخاذ الولايات المتحدة خطوات في غضون أسبوع، تشمل إنهاء الحرب على جميع الجبهات، بما فيها لبنان، والإفراج عن نحو 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية المجمّدة، ورفع العقوبات المتعلّقة بصادرات النفط الإيرانية، وفكّ الحصار البحري، في مقابل قيام طهران بإعادة فتح مضيق هرمز، إنما بعد تنفيذ تلك الإجراءات.

وقُدّم هذا المقترح، لأوّل مرّة، خلال لقاء عراقجي مع الممثلين الأميركيين، ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر، لكن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أعلن لاحقاً معارضته إياه، في حين أكدت إيران أنها لم تتلقَّ رداً رسمياً من الجانب الأميركي عليه. ومع ذلك، استمرّت المشاورات في الأيام التالية، لينعقد، أول من أمس، لقاء بين عراقجي والوسيط القطري، تناول إمكانية تقريب وجهات النظر وتحديث المقترح الإيراني.

وفي هذا السياق، قال عراقجي للصحافيين، قبيل عودته إلى طهران، إن الجانب القطري «ناقش أفكاراً حول كيفية إيجاد مسارات لتلبية الشروط الإيرانية وكيفية تحقيق هذه الشروط»، مضيفاً أنه من المقرّر أن يطرح الجانب القطري تلك الأفكار على الجانب الأميركي، على أن يتمّ نقل ردّ واشنطن النهائي عبر الدوحة. ووصف المقترح الإيراني بأنه «عادل ومنطقي تماماً»، قائلاً: «إذا كان الأميركيون يدّعون أنهم يسعون وراء اتفاق، أو يبحثون عن حلّ سلمي، فقد قدّمنا لهم هذا الحلّ». ويبدو أن التحدّي الرئيس بين الطرفين يتمثّل في تباين مواقفهما بشأن نقطة الارتكاز التي يجب الانطلاق منها؛ فالجانب الإيراني جعل موضوع إعادة فتح مضيق هرمز محوراً أساسياً للمفاوضات، ووضع شروطاً لذلك، في حين ادعى الجانب الأميركي أن المضيق لم يعُد مصدر قلقه الرئيس، وأن سيطرة إيران عليه تراجعت عملياً؛ وبالتالي، يجب أن تتمحور أيّ مفاوضات جديدة حول البرنامج النووي، وأن تتضمّن تعهّدات من طهران بفرض قيود عليه، لكن الجانب الإيراني يتمسّك بما نصّ عليه «تفاهم إسلام آباد» لناحية تأجيل النقاش حول الملف النووي إلى ما بعد إنهاء الحرب، وإعادة فتح «هرمز»، ورفع الحصار البحري.

وفي هذا السياق، نفى عراقجي الشائعات والتكهّنات الأخيرة حول استعداد إيران لإبداء مرونة بشأن برنامجها النووي، بما في ذلك وقف تخصيب اليورانيوم، مؤكداً أنه لم يطرأ أيّ تغيير على مواقف بلاده. وفي المقابل، نفى ترامب تقرير موقع «أكسيوس» حول عرضه على إيران تخفيف العقوبات والإفراج عن أموالها المجمّدة في مقابل اتخاذها خطوات محدّدة بشأن برنامجها النووي، واصفاً التقرير بأنه «زائف».

طهران لا تستبعد هجوماً اميركياً جديداً (أ ف ب)

مع ذلك، ورغم تسارع الجهود الدبلوماسية، لا تزال الشكوك تحوم حول جدواها، فيما تخيّم احتمالية عودة التصعيد على المشهد، لا سيما مع استمرار التهديدات المتبادلة. وفي هذا الإطار، هدّد رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، أمس، بأنه «إذا لم تتمكّن إيران من بيع نفطها، فلن يبيع أحد في المنطقة نفطاً. وإذا لم يتحقّق أمننا، فلن تكون أيّ بنية تحتية في مأمن».

وتأتي هذه التصريحات في ظلّ تصاعد التكهّنات حول احتمال استئناف الهجمات على إيران، بهدف الخروج من حال الاستنزاف الراهنة؛ وهو سيناريو يبدو أن طهران تنظر إليه كخيار محتمل للغاية.

وأكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، إبراهيم عزيزي، أن إيران مستعدّة للردّ على حرب أسوأ من «حرب الأربعين يوماً». كما أكد المتحدث باسم «الحرس الثوري»، حسين محبي، أمس، خلال مؤتمر صحافي، أن بلاده ستستخدم أسلحة جديدة في حال تغيّر شكل الصراعات. وقال: «نحن نعمل باستمرار، من أجل الدفاع عن أنفسنا، على تصميم أسلحة جديدة، وتطوير الأسلحة الحالية، والإنتاج الكمّي للأسلحة التي تمكّننا من الدفاع عن أنفسنا. ونستخدم جميع تقنيات العالم لتصنيع الأسلحة. وبالتأكيد إذا اتخذت الجبهة الشمالية شكلاً آخر، فسنقوم نحن أيضاً بجلب أسلحة جديدة إلى الميدان».

لقاء سعودي - إسرائيلي في أبو ظبي

ابن زايد نحو توريط ابن سلمان... مجدّداً؟

حسين إبراهيم

لم تكن زيارة رئيس ووزراء العدو، بنيامين نتنياهو، إلى أبو ظبي، أول من أمس، مفاجئة كحدث، بقدر ما كان مفاجئاً توقيتها ومضمونها. فالزيارة ليست الأولى لرئيس ووزراء إسرائيلي إلى الإمارات، التي سبق أن زارها نفتالي بينت قبل سنوات، وإن كانت الأولى لنتنياهو نفسه. لكنّ الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد، الذي كان استشعر حرجاً في استقبال زعيم «الليكود» خلال حرب الإبادة على قطاع غزة، أراد، على ما يبدو، من خلال هذه الخطوة، استعادة دوره المفقود منذ الحرب التي خاضتها السعودية ضدّه في اليمن وأدّت إلى طرده من البلد. وهو إذ يعرف أن قيادته الدفّة الخليجية لا يمكن أن تكون إلّا من تحت، وعبر البوّابة السعودية، فقد اختار أن يسدي إلى الرياض خدمة على الساحة اليمنية بالذات، حيث تتخبّط المملكة، وتتعرّض لقصف شبه يومي يطاول أهدافاً في عاصمتها، ومُنشآتها النفطية الحساسة على سواحل البحر الأحمر وفي جنوب البلاد - وذلك ردّاً على الحصار السعودي الذي أُضيفت إليه، في الأسابيع الأخيرة، غارات جوية مُكثّفة على المحافظات اليمنية التي تسيطر عليها «أنصار الله» ..

فالرئيس الإماراتي لم يستضف نتنياهو في اجتماع ثنائي فقط، وإنّما في اجتماع خليجي - عربي، شارك فيه ممثّلون عن السعودية وقطر والأردن والمغرب وليبيا، وجاء بعد طلب الرياض مساعدة إسرائيلية في الحرب على اليمن، بحسب ما أوردته الصحافة الإسرائيلية. ووفقاً لهذه الأخيرة، فإن ممثلي تلك الدول سمعوا من نتنياهو تأكيد استعداده لدعم المملكة بأنظمة دفاع جوي، تماماً كما فعل مع الإمارات، خلال الحرب مع إيران. لكنّ السؤال هنا: ما الذي يمكن أن تضيفه بضع منظومات دفاع جوي إسرائيلية، لحماية المملكة المحميّة أصلاً بمنظومات مماثلة تمتلكها هي، وأخرى نشرتها كلّ من فرنسا واليونان على أراضيها، إلى جانب مساعدات أميركية وإيطالية تتلقّاها، وربّما من جهات أخرى في المجال الدفاعي؟ الواقع أن المسألة تتعلّق برهان كامل من جانب الإمارات، سياسي أكثر ممّا هو عسكري، تريد الأخيرة للسعودية الانخراط فيه. فالحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران التي يقدّم الخليجيون مساعدة للولايات المتحدة فيها، وتلك السعودية على اليمن، تضع دول الخليج أمام خيارَين: الأوّل، هو الذهاب نحو اتفاقات مع طهران وصنعاء لإنهاء المسألة، وهو ما لا تستطيعه بسبب من بنيتها الأمنية المرتبطة جوهرياً بواشنطن؛ والثاني، التورّط في تحالف أمني - سياسي مع تل أبيب، يكفل حماية الأنظمة الخليجية، وهو ما تسعى إليه الأخيرتان منذ سنوات.

> **يبدو من العلامات الفارقة في هذه الزيارة أن الإمارات لم تُبقِ على سرّيتها**

وإذ لا يمكن اعتبار اجتماع سعودي غير مُعلَن مع نتنياهو، جنوحاً نحو رهان أمني كامل على إسرائيل - بالمعنى السياسي للكلمة وليس العسكري المحض -، فإنه يمثّل بالتأكيد استطلاعاً سعودياً لخيار من النوع المذكور. ففي النهاية، ما يهمّ الرياض حالياً هو حماية النظام من خطر تراجع النفوذ - ولا سيما مع استمرار التقدّم اليمني -، وليس حماية المملكة من الصواريخ فقط؛ ذلك بأن النظام، إذا ظلّ يظهر ضعيفاً، وعاجزاً عن الخروج من الورطة اليمنية بماء الوجه، سيخسر جزءاً من شرعيّته غير المُكتملة أصلاً. والحُكم السعودي، إذا صحّ أنه طلب مساعدة إسرائيلية في اليمن، لم يصل إلى هذا المربّع بسهولة؛ إذ هو تدرّج في طلب الإغاثة، ولم يجدها، أوّلاً من الولايات المتحدة، وثانياً من تركيا وباكستان، اللتَين دخل معهما في إطار «حلف مكة»، كما أنه أبقى على الحوار مع إيران، وسعى عبر وسطاء لإنهاء الحرب في اليمن، كطريق محتمل للخروج من الأزمة - إذا سمحت الظروف بهكذا مخرج -.

لكن ما الذي يمكن نتنياهو أن يفعله للسعودية بعدما عجز عن فعل أيّ شيء حين أغلقت «أنصار الله» ميناء إيلات على البحر الأحمر، وقصفت كلّ أنحاء إسرائيل، إبّان حرب إسناد غزة؟ في كلّ الأحوال، ثمّة ما يوحي بأن ما حدث في أبو ظبي، يمثّل عودة سعودية إلى خيارات ابن زايد التي كان بدأ حُكم ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، الأخذ بها منتصف العقد الماضي. والمفارقة، أن تقارير - ولو ليس بالإمكان تأكيدها - تحدّثت عن وساطة قادها نتنياهو بين الرياض وأبو ظبي، وهو ما تزامن مع وصول نائب الرئيس الإماراتي، منصور بن زايد، إلى السعودية.

وإذ يبدو من العلامات الفارقة في هذه الزيارة أن الإمارات لم تُبقِ على سرّيتها - وإن لم تكشف عن تفاصيلها - بل جاهرت بها عبر «وكالة أنباء الإمارات»، فإن ثمّة جانباً محتملاً هنا لا يمكن إغفاله، هو محاولة أبو ظبي دعم نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية المُقرَّرة في 27 تشرين الأول المقبل. ففي الوقت الذي يجد فيه الأخير نفسه معزولاً في العالم، ويذهب تسلّلاً إلى نيويورك لإلقاء خطاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة - تهزب من الاستماع إليه معظم الوفود -، وفي حين يتجنّب الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الاجتماع به حتى عندما كانا في المبنى نفسه في المدينة، يستضيفه الرئيس الإماراتي في أبو ظبي في وضح النهار، لتكون الرسالة الضمنية: العرب «المعتدلون» لا يريدون «معتدلين» في إسرائيل.

ابن زايد يستحضر إسرائيل لتتولى امن الخليج (من الويب)

تقرير

إسرائيل والإمارات نحو إسناد إثيوبيا

مخاوف من «سَوْدنة» إريتريا

محمد عبد الكريم أحمد

تزامنت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى أبو ظبي، الأحد الماضي، والتي التقى خلالها الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد، مع تصعيد واسع في إثيوبيا، التي اتّجهت إلى جولة جديدة من الحرب الداخلية، أشعلتها المواجهات بين القوات الفدرالية و«جبهة تحرير شعب تيغراي» وحلفائها. ورغم التعتيم الواضح على أجندة الزيارة ومخرجاتها، يبدو أنها لم تستثنِ تطوّرات الأوضاع في القرن الأفريقي، وبحث الخطوات اللازمة لدعم حليف الطرفَين الأبرز هناك، نظام آبي أحمد. ومن شأن مضيّ الطرفَين فعلاً في تعزيز دعمهما النظام الإثيوبي، إذكاء حرب إقليمية مفتوحة، ولا سيما مع توقّعات بتحرّك مصري لدعم إريتريا في حال تعرّضها لهجوم إثيوبي مدعوم من إسرائيل والإمارات؛ علماً أن مسؤولين إثيوبيين اتّهموا أسمرة بالتورّط المباشر في الحرب، والعمل على قطع خطوط النقل والاتصالات بين إثيوبيا وجيبوتي عبر هجمات مباشرة في إقليم العفر.

إسرائيل و«جبهة الثورة»

لا يمكن فصل زيارة نتنياهو إلى أبو ظبي عن علانية الدعم الإسرائيلي لـ«الجبهة الثورية الزرقاء الإريترية» (EBRF) أو «لواء نحميدو»، إذ بالرغم من وجود المعارضة السياسية الإريترية في إسرائيل منذ سنوات، شهد النصف الثاني من أيلول الجاري قفزة في دعم الكيان للجبهة الساعية لإسقاط نظام أسياس أفورقي، وذلك عبر تكوين جناح سياسي لها هناك، يُراد له أن ينشط بقوّة في أوساط المعارضين الإريتريين في الشتات.

ومع انطلاق الجناح السياسي لـ«لواء نحميدو»، بانتخاب مجلسه المُكوّن من 51 عضواً في آب الفائت، دخلت هذه المعارضة مرحلة جديدة تقوم أساساً على التماهي مع استراتيجية إسرائيل والإمارات لإيجاد شريك يُعوّل عليه في البحر الأحمر، في حقبة «إريتريا ما بعد أفورقي».

وفق صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، فإن «الجبهة الثورية» التي تعمل من مقرّ لها في جنوب تل أبيب، نجحت في «بناء شبكة واسعة من المعارضة الإريترية للعمل ضدّ أفورقي»، انطلاقاً من إسرائيل، وعبر فروع مهمة في الولايات المتحدة وكندا والسويد وألمانيا وإثيوبيا. ويأتي ذلك ضمن توجّه إسرائيلي لبناء شراكات جديدة مع دول البحر الأحمر الأفريقية، تشمل تنسيق عمليات الملاحة ومواجهة القرصنة وأمن الموانئ، وتكرار نموذج تعاون إسرائيل مع إقليم أرض الصومال، خصوصاً عبر التنسيق مع حليفَين أساسيَّيْن، هما الإمارات وإثيوبيا. وفي هذا السياق، وإذ تأتي زيارة نتنياهو إلى أبو ظبي قبل نحو شهر من الانتخابات التشريعية الإسرائيلية المُقرَّرة في تشرين الأول المقبل، فهي تشي بأحتمال عرض تل أبيب تدخّلاً أوسع في إريتريا والبحر الأحمر لمصلحة أبو ظبي، في مقابل دعم الأخيرة لنتنياهو في الانتخابات.

الإمارات والوقت الضائع

تعرّضت الإمارات وسياساتها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي لهجمة إعلامية رسمية من قِبل إريتريا في الأسابيع الأخيرة، وهو ما يبيّن حجم الخلاف بين أسمرة وأبو ظبي. ويأتي ذلك في ظلّ ما يلحظه مراقبون من أن مساعي إثيوبيا للحصول على منفذ بحري بشروط سيادية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمساعي الإمارات للغاية نفسها في البحر الأحمر، وأن الأولى تلعب، في واقع الأمر، دور الوكيل لمصلحة الثانية. وتُعزّز هذا التقدير، حدّة الرفض السعودي

> **لا تزال العمليات العسكرية غير محسومة في إثيوبيا**

والمصري للاطماع الإثيوبية في البحر الأحمر، والتي سيعني تحقّقها تهميشاً كبيراً لبقية دول الحوض، وتغييراً دائماً في ترتيبات الأمن فيه، لصالح محور إسرائيل - إثيوبيا - الإمارات.

وعلى خلفية الصراع الدائر في إثيوبيا، والذي يتحوّل تدريجياً إلى نسخة مُكبّرة من حرب تيغراي السابقة ما بين 2020 و2022، من المُتوقّع أن تعمل الإمارات على تكرار نموذج السودان في إريتريا، إذ بحسب بعض المعطيات، تستعدّ أبو ظبي لتوفير خطّ تمويل نقدي ولوجيستي للمعارضة الإريترية، وفي مقدّمتها «الجبهة الثورية الزرقاء»، التي تدّعي أن عدد مؤيديها في داخل البلاد وخارجها يصل إلى مليونَي إريتري؛ وهو دعم تمثّل إسرائيل أداة مثالية لنقله، سواء عبر البحر الأحمر مباشرة أو عبر إثيوبيا. كذلك، من المُرجّح أن تعمل الإمارات على خلق فوضى مسلّحة في إريتريا - بالاستفادة من المعابر البرية بين الأخيرة وإقليم العفبر -، ولا سيما في ظلّ ما يتردّد عن شنّ الجيش الإريتري هجمات ضاغطة على الإقليم المجاور، والذي يمثّل الظهير البرّي الإثيوبي لميناءَي «عصب» و«مصوع» الإريتريَّيْن.

ويأتي هذا فيما تتحدّث بعض التقارير عن تقارب إريتري - إيراني، إضافة إلى تعزيز أسمرة علاقاتها بموسكو وبكين، وفشل الترتيبات الاقتصادية التي كانت مُقرّرة لدعم اقتصادها وبنيتها الأساسية عقب توقيع اتفاق السلام مع أديس أبابا عام 2018، بوساطة سعودية - أميركية.

إريتريا ومخاوف الحرب الشاملة

في وقت تستضيف فيه أديس أبابا القيادة الرئيسة لـ«الجبهة الثورية الزرقاء» منذ العام الماضي، ينذر اعتزام الجبهة توسيع نشاطها ضدّ الجيش الإريتري، بإضافة مزيد من عوامل التصعيد بين إريتريا وإثيوبيا. على أن نشوب أيّ حرب مُحتملة بين الجانبين لن يكون بمنأىً عن التصعيد الإقليمي الأوسع؛ إذ اتهم قائد الجيش الإثيوبي، برهانو جولا، في 26 أيلول الجاري، كلّاً من إريتريا والسودان ومصر بدعم قوات «جبهة تحرير تيغراي» المعارضة في شمال البلاد. وبينما لم تردّ القاهرة على تلك الاتهامات، نفاها الجيش السوداني من جهته، معلناً التزام الخرطوم بعلاقات حسن الجوار مع إثيوبيا وغيرها من الدول.

وحتى اللحظة، لا تزال العمليات العسكرية غير محسومة في إثيوبيا، فيما شهدت تطوّراً مهماً في 27 أيلول الجاري، بإعلان «جبهة تيغراي» الاستيلاء على ثلاث مدن مهمّة في إقليم العفر، واقتراب خطوط عمليات الجبهة من الحدود مع السودان، إضافة إلى ما هو معروف من وجود قوات إريترية في الإقليم - الذي لم يتمّ ترسيم حدوده النهائية بعد مع إريتريا، منذ نهاية حرب تيغراي الأخيرة -. ولربّما تلعب هذه القوات أدواراً تكتيكية في مسار الحرب في إثيوبيا، ولا سيما في مواجهة جهود الأخيرة وإسرائيل والإمارات لـ«سودنة» إريتريا، وتكرار سيناريو دعم تمرّد «قوات الدعم السريع» في السودان.

لمة توقّعات بتحرّك مصري لدعم إريتريا في حال تعرّضها لهجوم إثيوبي مدعوم من إسرائيل والإمارات (من الويب)

على الغلاف

نهاية مهمّة «التحالف الدولي»: «يوم السيادة» ... المنقوصة

بغداد - **فقار فاضل**

يدخل العراق، اليوم، مرحلة أمنية وسياسية جديدة، مع اكتمال انسحاب القوات القتالية الأجنبية، وإنهاء المهمّة العسكرية لـ«التحالف الدولي»، والذي تصدّره الحكومة بوصفه استكمالاً لاستعادة القرار السيادي. وعلى الرغم من تأكيد الحكومة جهوزيتها لتولّي الملفّ الأمني بصورة كاملة، وحديثها عن أن الدور الميداني لـ«التحالف» خلال السنوات الأخيرة انحصر إلى حدّ كبير في الإسناد الجوي وتبادل المعلومات والاستخبارات

> **الحديث عن «يوم السيادة» يبقى منقوصاً في ظل التدخّل الأميركي في القرار السياسي العراقي**

والتدريب، فإن الواقع يقول إن الاحتلال الأميركي لم يكن يكترث لحماية الأجواء العراقية، وإنما سخّر سيطرته عليها لفتحها أمام الطيران الإسرائيلي في العدوان على إيران، فضلاً عن أنه لم يحمِ البلاد من التوغّلات التركية، وشارك بنفسه في أوقات كثيرة في قصف مواقع لـ«الحشد الشعبي»، الذي يمثّل جزءاً من القوات الرسمية.

ويقول المتحدّث باسم القائد العام للقوات المسلحة، صباح النعمان، لـ«الأخبار»، إن «القوات العراقية استكملت خطط الانتشار والاستعداد للمرحلة الجديدة»، مضيفاً أن «الانتقال يتمّ من العمل تحت مظلّة التحالف، إلى علاقة تقوم على التكافؤ والشراكة». ويتابع أن «خططاً أمنية وُضعت بمشاركة مختلف المؤسسات، بالتوازي مع برامج لتطوير القدرات البشرية والفنية والتسليحية». وإذ يعرب النعمان عن اعتقاده بأن تنظيم «داعش» لا يشكّل حالياً خطراً مُحدِقاً بالوضع الأمني العراقي، فهو يتحدّث عن تعاقدات واتفاقات مع دول وشركات لتجهيز العراق بمنظومات دفاع جوي متطوّرة، بما يساعده في «حماية السماء والسيادة الوطنية».

مع ذلك، يرى مدير «مركز الغد للدراسات السياسية»، علي عبد الرزاق، أن مفهوم «يوم السيادة» يبقى منقوصاً في ظلّ التدخّل الأميركي في القرار السياسي العراقي، مشيراً، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «الحكومة العراقية اكتفت بإعلان العطلة، ولم تَنظر إلى جوهر السيادة، التي لا تكتمل إلّا بإزالة الهيمنة الأميركية على الاقتصاد، والنفط، والمُقدّرات، والأموال العراقية الموجودة لدى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي». ويعتقد عبد الرزاق أن «الولايات المتحدة، وإن أخرجت قواتها القتالية، فإنها تدخل من باب آخر، عبر أدوات اقتصادية وسياسية وأمنية، بما يُبقي العراق تحت الوصاية الأميركية»، مضيفاً أن «النفوذ الأميركي يمتدّ إلى علاقات واشنطن مع القوى السياسية العراقية، ودور سفارتها في بغداد كمقرّ للتجسّس، فضلاً عن الإرهاب الذي مارسته أميركا باستهداف القوات الأمنية وقصف إيران من الأراضي العراقية».

في المقابل، ينظر النائب في البرلمان العراقي، ثائر الكعبي، إلى الانسحاب باعتباره «محلّ فخر واعتزاز وثقة بقواتنا العراقية»، معتبراً أن هذا التطوّر «يبعث برسالة بأن العراق تعافى من التدخّلات الخارجية، ولم يعُد بحاجة إلى قوات أجنبية». لكنّ الباحث في الشأن السياسي، عباس العلي، يعتقد أن مرحلة ما بعد الانسحاب تحمل أسئلة أمنية وسياسية عدة، من بينها طبيعة التعاقدات المقبلة مع الأميركيين، وما إذا كانت ستبقى هناك قوات أو فرق استشارية، مشدداً على أن تطوير القدرات العراقية، ولا سيما في مجال الدفاع الجوي والسيطرة على الحدود، يمثّل استحقاقاً للدولة في المرحلة المقبلة.

العراق يحتفل بيوم «السيادة» مع انسحاب «التحالف» (أ ف ب)

وتأتي هذه الشكوك في وقت ترفع فيه فصائل المقاومة سقف خطابها تجاه الحكومة؛ إذ على الرغم من اعتبارها انتهاء المهمة الأميركية خطوة في اتجاه «اكتمال السيادة»، لكنها، في الوقت نفسه، تضع الحكومة أمام اختبار آخر، يتعلّق بمدى استقلالية قرارها في ملفات ترتبط بالعقوبات الأميركية. وفي هذا الإطار، هدّد المسؤول الأمني والناطق باسم «كتائب حزب الله»، أبو مجاهد العساف، بـ«إسقاط» حكومة علي الزيدي إذا لم تعمل لمصلحة الشعب، ملوّحاً بإغلاق المنافذ الحدودية مع الدول التي تشارك في الحصار الجوي المفروض على إيران. كما توعّد بمراقبة الأجواء العراقية بعد الأول من تشرين الأول، محذّراً من عبور الطائرات المعادية. كذلك، هدّد الأمين العام لحركة «النجباء»، أكرم الكعبي، بالاعتصام في المطارات العراقية إذا لم تعُد حركة الطيران مع إيران إلى الانسيابية التي كانت عليها.

وكان أوقف العراق، خلال الأيام الماضية، الرحلات الإيرانية إلى مطاراته استجابة للعقوبات الأميركية الجديدة، وهو ما أدّى إلى توقّف الحركة الجوية بين البلدَين. ومن ثمّ، جاء الاستثناء الخاص بالنجف ليكشف حدود هذا الاشتباك؛ إذ منحت وزارة الخزانة الأميركية، ترخيصاً للخطوط الجوية العراقية لتشغيل رحلات ركاب بين العراق وإيران عبر مطار النجف، بشروط صارمة، ولمدّة تنتهي في 28 تشرين الأول المقبل أو عند إتمام المعاملات المسموح بها.

وإلى جانب ملف العقوبات، تتحدّث مصادر قريبة من الفصائل عن أن مفهوم «السيادة» بالنسبة إليها لا يقتصر على إخراج القوات الأميركية، بل يشمل إنهاء أيّ وجود عسكري أجنبي في العراق، بما فيه الوجود التركي، ورفض أيّ هيمنة خارجية على القرار الاقتصادي. وبذلك، يبقى التحدّي أمام الدولة، هو تحويل شعار «السيادة» إلى قدرة فعلية على حماية الأرض والسماء، فيما يطرح استمرار التهديد بالعقوبات الأميركية واستخدام الأدوات الاقتصادية للضغط على البلاد، تساؤلات جدّية حول حدود قدرة الأخيرة على التحكّم بمقدراتها وقراراتها الاقتصادية.

كردستان تستشعر اليتم: أجواؤنا مكشوفة

الانسحاب الأميركي يكشف إقليم كردستان أمنياً (صن الويب)

السليمانية - رسل الأمين

رغم حماس بغداد لإعلان «يوم السيادة»، بإنهاء المهمة العسكرية لـ«التحالف الدولي» في العراق، اليوم، يتصاعد التوجّس في إقليم كردستان، من دون أن تفلح المهل الزمنية التي وضعتها الحكومة العراقية في تهدئته. فبالنسبة إلى أربيل، من شأن الانسحاب الأميركي أن يترك فجوة في الدفاع الجوي، ويعمّق انكشاف كردستان أمام تداعيات الصراع الإقليمي.

ويمعزل عن التوضيح الصادر عن رئيس حكومة الإقليم، مسرور بارزاني، الذي وصف تقريراً نشرته صحيفة «فايننشال تايمز» حول المخاوف الكردية، بأنه غير دقيق، إلا أن البيان نفسه كشف عمق الهواجس الكردية. إذ أشار إلى أن «انسحاب القوات الأميركية، وقوات التحالف، يأتي بعدما تعرّض إقليم كردستان لأكثر من ألف هجوم بالصواريخ وبالمسيّرات»، معتبراً أن «ترك الإقليم مكشوفاً من دون توفير أيّ منظومات دفاعية تحميه، أمرٌ يبعث على القلق، ويشكّل تهديداً لأسس النظام الاتحادي».

وفي تصريح إلى «الأخبار»، يشير القيادي والنائب عن «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، شيروان دوبرداني، إلى أن «الإقليم جزء لا يتجزّأ من العراق، وكان يُفترض وجود منظومة دفاع جوية تحميه». ويكشف أنه «قبل مدة، وعلى خلفية الاعتداءات الإرهابية على الحقول النفطية والمنشآت الحيوية، أرسل رئيس الوزراء السابق، وفداً إلى الإقليم للاتفاق على نشر منظومات جوية داخل الحقول لحمايتها من أعمال التخريب». ويعتقد أن «قرار الانسحاب قرار سيادي نعدّه خطوة مهمّة»، مستدركاً بأن «التحدّيات القادمة كبيرة، بدءاً من مخاطر تحرّك خلايا داعش رغم انحسارها، وصولاً إلى تسلّل المجموعات الإرهابية، وضرورة حماية الإقليم من الاعتداءات الخارجية».

وفي الاتجاه نفسه، يعتقد السياسي الكردي، ياسين عزيز، أن ملف الدفاع الجوي يشكّل العقدة الأبرز، مشيراً، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «عدم وجود منظومات دفاع جوي كان يفترض بالحكومة الاتحادية توفيرها، يضاعف هذه المخاوف. فبغداد لا تستطيع حتى الآن تأمين أجوائها فكيف بالإقليم؟». ويتابع أن «الإقليم يتعرّض لهجمات بالمسيّرات والصواريخ، وهو ما يستدعي وجود منظومات دفاع جوي متطوّرة، وليس فقط منظومات مضادة للطائرات المسيّرة».

وإلى أبعد من ذلك، يذهب أستاذ العلوم السياسية في جامعة دهوك، سامي ريكاني، مبيّناً، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «المخاوف الكردية تتعدّى البعد العسكري المباشر لتُصنّف ضمن المخاوف المهدّدة للوجود السياسي الكردي بصورة عامة». ويرى أن الوضع الراهن «محكوم بحال الحرب والالحرب بين واشنطن وطهران، والتي قد تفرز إمّا تحرّكاً عبر الفصائل الموالية لإيران بحجج مختلفة، أو إعادة توظيف لتنظيم داعش والقوى السنّية المسلحة، بتوجيهات إقليمية، لمواجهة نفوذ تلك الفصائل، لتُستغلّ لاحقاً ضدّ الإقليم، وخاصة في المناطق المتنازع عليها». ويتابع أن «غياب الوجود الأميركي سيعزّز نفوذ الأطراف الداعية في بغداد إلى التضييق على صلاحيات الإقليم المالية والأمنية والدستورية، ممّا يضعف موقفه التفاوضي في ملفات النفط والرواتب والحدود الإدارية، ليتحوّل الإقليم في غياب المظلّة الأميركية إلى ساحة تصفيات مفتوحة بين القوى الإقليمية».

> **القلق يتعدّى البعد العسكري ليُصنّف ضمن المخاوف المهدّدة للوجود السياسي الكردي بصورة عامة**

وفي مقابل نبرة القلق العالية التي تتبنّاها أربيل، تبرز في السليمانية قراءة أكثر توازناً، وإن غير خالية من الهواجس. إذ يؤكد القيادي في «الاتحاد الوطني الكردستاني»، كوران فتحي، لـ«الأخبار»، أن «مفهوم السيادة والتخلّص من التدخّلات الخارجية أمر أساسي ومحلّ دعم من قِبلنا». ويستدرك: «لكن السؤال الملحّ يتعلّق باليوم التالي لخروج القوات من إقليم كردستان، حيث تُثار مخاوف حقيقية تتّصل بالتحدّيات الأمنية المعقّدة في العراق، والتي يصعب إنهاؤها بشكل كلي وسريع». ويدعو إلى «منح وقت إضافي والتفكير في الخطوات التنسيقية الآتية»، مؤكداً «دعم خطوات بغداد في تعزيز مفهوم السيادة، والاعتماد على الأجهزة الأمنية والبيشمركة لحماية الأراضي العراقية من أيّ اعتداءات خارجية».

ويبدو أن المخيال الكردي هنا، يستحضر تجربة انسحاب عام 2011، وما تلاها من صعود لتنظيم «داعش» عام 2014. ورغم أن المعطيات الحالية تشير إلى عدم قدرة التشكيلات الإرهابية على فرض سيطرة جغرافية واسعة، إلا أن خلاياها النائمة في الأنبار، والموصل، وتكريت، وديالى، ومحيط أربيل، لا تزال تمثّل تهديداً خفياً يستغلّ الثغرات الاستخبارية.

تقرير

خمسة اغتيالات ضدّ «حماس» خلال شهر
إسرائيل توسّع بنك الأهداف إلى «الخارج»

غزة - **يوسف فارس**

باغتيال قائد لواء شمال قطاع غزة في «كتائب القسام»، عز الدين البيك، ليل الإثنين - الثلاثاء، يكون جيش الاحتلال قد نجح، خلال شهر واحد، في إغلاق ملفّ خمسة من قيادات الذراع العسكرية لـ«حماس». إذ تأتي العملية في أعقاب موجة اغتيالات مركّزة طاولت وجوه الصفّ الأول من القيادات، بمن فيهم قائدا «الكتائب» العامان، عز الدين الحداد، ومحمد عودة، في أيار الماضي -بفارق عشرة أيام بين العمليتَين-. وتندرج هذه الاغتيالات في سياق سياسة أمنية تقوم على مواصلة ملاحقة المشاركين في «طوفان الأقصى»، والاستمرار في «تحييد» العناصر التي ترى فيها إسرائيل تهديداً مباشراً لقواتها في غزة والضفة الغربية ولبنان.

وعقب اغتيال البيك، ضخّ المسؤولون الإسرائيليون سيلاً من التصريحات والتهديدات؛ إذ تفاخر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، باغتيال أكثر من 100 عنصر في المقاومة خلال بضعة أسابيع، فيما هدّد وزير الأمن، يسرائيل كاتس، قيادات «حماس» في الخارج، مؤكداً أنهم يقعون أيضاً ضمن دائرة الاستهداف، وعلى قائمة الاغتيالات المباشرة، قائلاً: «لقد نجوا مرّة واحدة بسبب خلل، لكن المرّة المقبلة ستأتي، وسيرسلون هم أيضاً إلى أعماق الجحيم».

وتضع سياسة الاغتيالات لشخصيات الصفوف الأول والثاني وحتى الثالث، المقاومة، في حال من الضغط المتواصل. وخلال أيلول الحالي، اغتال الاحتلال قائد لواء رفح نائل أبو عبيد، وقائد لواء خانيونس محمد اليازوري، إلى جانب الأسير المحرَّر وعضو المجلس العسكري في الضفة الغربية، فرح أحمد حامد (في عملية جنوبي مدينة غزة)، وكذلك قائد «كتيبة جباليا» أحمد البطش. وجاء اغتيال البيك ليكون العملية الخامسة خلال شهر، التي تطاول شخصية وازنة في الذراع العسكرية لـ«حماس».

وإلى جانب ما تحقّقه هذه الاغتيالات من إنهاك واستنزاف مستمرَّين في صفوف المقاومة، وما تلحقه من أضرار بقدرتها على التعافي، يدأب قادة الاحتلال على استثمارها في المعركة الانتخابية الدائرة، لا سيما مع ما تشهده الأخيرة من تدخل مزعوم من جانب جهات إقليمية ودولية. إذ يتّهم نتنياهو تلك الجهات بتدبير «مؤامرة» لإسقاطه، وذلك عبر تسريب معلومات عن تجاهله تحذيرات مسؤولين أمنيين عرب من نية المقاومة تنفيذ عملية «طوفان الأقصى».

وهكذا، يظلّ الميدان في غزة الذي تتصاعد فيه العمليات «المريحة» وغير المكلفة سياسياً، الساحة الأكثر قابلية للاستثمار في إعادة تشكيل مزاج الجمهور الإسرائيلي، والسعي إلى انتزاع فوز يميني يبدو شاقّاً في الانتخابات المقبلة. ومع ذلك، يضع الائتلاف الحكومي الحالي كلّ الخيارات على الطاولة، بما فيها العودة إلى القتال في غزة بشكله الموسّع، وذلك في حال تهيّأت الظروف الداخلية الملائمة لهكذا خطوة.

والظاهر أن عملية التمهيد لعودة التصعيد بدأت فعلاً؛ إذ كشفت «القناة الـ12» العبرية، أمس، عن «قلق بالغ» يسود المؤسسة الأمنية إزاء محاولات «حماس» استعادة حكمها وسيطرتها على السكان في قطاع غزة، بما في ذلك إقامة نقاط تفتيش وتنظيم جنازات جماعية. وبهذا، تتّسع دائرة «التهديدات» التي تعتبر إسرائيل أنها تستدعي اللجوء إلى عمليات عسكرية مكثّفة، من إعادة بناء الأصول العسكرية وترميم الأنفاق وتصنيع السلاح والعبوات الناسفة وإعادة تشكيل المجموعات، إلى الحواجز الأمنية ونشاط الشرطة المدنية، وصولاً حتى إلى المشاركة الشعبية في جنازات المقاومين والقادة الذين تغتالهم إسرائيل يومياً.

> **تكشف التصريحات المتلاحقة عن اتجاه نحو إبقاء خيار التصعيد مفتوحاً ضد الفلسطينيين**

وردّاً على تلك «التهديدات»، أشارت تقديرات مصادر أمنية نقلتها القناة، إلى أن إسرائيل تقترب من توسيع نطاق عملياتها العسكرية، ذاهبةً إلى أن «حماس» تحاول جرّ تل أبيب إلى تفجير الاتفاق عبر ما وصفته بـ«الانتهاكات الصغيرة»، وتحميلها مسؤولية انهياره. وفي هذا السياق، قال مصدر في المؤسسة الأمنية، للقناة نفسها، إنه «لا مفرّ من عملية واسعة النطاق في قطاع غزة»، مضيفاً أنه إذا لم يؤدِّ الضغط الموجّه إلى تغيير الواقع، فلن يكون هناك خيار سوى اتخاذ إجراءات واسعة.

وتتقاطع هذه التقديرات مع تصريحات نتنياهو، الذي حذّر، خلال زيارة تفقدية لقاعدة «تل نوف» الجوية، من محاولات مَن وصفهم بـ«الأعداء» مهاجمة إسرائيل، مؤكداً استمرار العمليات العسكرية على مختلف الجبهات ورفض أيّ ضغوط للانسحاب أو التراجع عن «الإنجازات العسكرية». وأضاف نتنياهو: «هناك مؤشرات على أن أعداءنا سيحاولون مهاجمتنا، وأوجّه لهم رسالة صريحة: لا تختبرونا، فذراعنا الطويلة ستصل إليكم في أيّ مكان وفي أيّ وقت».

وفي موازاة هذه التحركات، التي تُقرأ إسرائيلياً باعتبارها محاولة لتفجير الميدان، تمهيداً لتقويض العملية الانتخابية التي لا تبدو نتائجها مضمونة بالنسبة إلى نتنياهو، عُقدت مشاورات أمنية طارئة في مكتب رئيس الحكومة، فيما أطلق نفتالي بينيت تحذيراً بشأن وضع الجيش، قائلاً إن الأخير يواجه «انهياراً تاماً» ولا يمتلك العدد الكافي من الجنود للتعامل مع جميع التهديدات التي يتحدث عنها نتنياهو.

وتكشف التصريحات المتلاحقة التي يتناوب كلّ من نتنياهو وكاتس على تسجيلها، عن اتجاه نحو إبقاء خيار التصعيد مفتوحاً ضدّ الفلسطينيين، سواء في غزة والضفة الغربية أو خارج فلسطين، واستخدام دمائهم ومعاناتهم وآلامهم مادّةً لتعزيز الأسهم الانتخابية، خصوصاً أن الساحات الفلسطينية، على اختلافها، هي الملف الأقلّ كلفة بالنسبة إلى نتنياهو، وفي الوقت ذاته الأكثر رمزية في حساباته الانتخابية. وهكذا، تبقى غزة «المكان الذي بدأ منه كلّ شيء»، والذي من شأن استقراره أن يعيد إلى الواجهة أسئلة الفشل في السابع من أكتوبر، وما يرتبط بها من مطالبات بلجان تحقيق ومراجعة، فيما تشكّل الضفة «درّة التاج» لخطط اليمين الصهيوني، الذي يرى في الظروف الحالية فرصة تاريخية لـ«حسم الصراع» وفرض وقائع تُجهز على الوجود الفلسطيني تماماً. أما الوجود الفلسطيني في الخارج، فيُجدّد كاتس إدراجه ضمن تلك الخطط، بوضع القيادات الفلسطينية ضمن بنك الأهداف.

إزاء ما تقدّم، يرى الكاتب والمحلل السياسي، أحمد الطناني، أن نتنياهو يعلم أن «التصعيد ضدّ الفلسطينيين، رغم ما يُقابَل به من انتقادات، سواء من الأوروبيين أو الصين أو جموع المنسحبين في الأمم المتحدة، يبقى، رغم تأثير ذلك معنوياً، أقلّ من أن يُشكّل ضغطاً قاهراً على الكيان».

ويشير الطناني، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «الولايات المتحدة في الوقت الحالي تضع جلّ اهتمامها في الملف الإيراني وتأثيراته على الانتخابات النصفية، وتكتفي بمطالبة «إسرائيل» بألّا ينهار اتفاق وقف إطلاق النار رسمياً، حتى لا يُحكم بفشل مشروع «مجلس السلام»، الجسم الوحيد الذي لا يزال الرئيس الأميركي دونالد ترامب يستطيع تقديمه إنجازاً في سياسته الخارجية».

وبناءً عليه، يقدّر الطناني أن الأوضاع، في ظلّ اكتفاء «المجتمع الدولي» بالانتقاد الكلامي، مرشّحة لمزيد من التصعيد، معتبراً أن التمهيد الإسرائيلي الحالي، إلى جانب حديث نتنياهو عن رصد «نوايا هجومية» خلال موسم الانتخابات، «يؤكدان وجود نية لهجوم استباقي يرتكز على العقيدة الأمنية الإسرائيلية بعد السابع من أكتوبر، القائمة على المبادرة الهجومية». ويضيف أن ذلك «سيمنح نتنياهو التصعيد الدموي الذي يريده قبل موسم الانتخابات، وربما يُضمّنه جرائم كبرى كفيلة بإشعال المنطقة بأسرها».

الكرة اللبنانية

اجتماع إيجابي بين الاتحاد والأندية بانتظار قرار اللجنة التنفيذية

تنتظر أندية الدرجة الأولى لكرة القدم اجتماع اللجنة التنفيذية للبتّ في المطالب التي قدّمتها إلى الاتحاد اللبناني خلال الاجتماع الثاني الذي عُقد في مقر الاتحاد وكانت أجواؤه إيجابية جداً، حيث تمّ طرح العديد من المُقترحات بعضها إداري وبعضها مالي

عبد القادر سعد

يستعدّ المعنيون بلعبة كرة القدم لانطلاق الدوري اللبناني في الثامن من تشرين الأول المقبل. موسم كروي اتّخذت اللجنة التنفيذية حوله مجموعة قرارات تتعلق برفع أسعار البطاقات وآلية شرائها عبر شركة خاصة إضافة إلى بعض القرارات الإداريّة التي تتعلق بالبطاقات الممنوحة لكل لجنة إدارية في أندية الدرجة الأولى حيث تمّ تخفيضها إلى عشر بعد أن كانت 15 في الموسم الماضي.

هذه القرارات لقيت بعض الاعتراضات من أندية الدرجة الأولى التي عقدت اجتماعاً أولياً مع الاتحاد، وتمّ الاتفاق على عقد اجتماع ثانٍ يتم فيه طرح مُقترحات الأندية حول القرارات المُتخذة لإعادة النظر فيها من قبل اللجنة التنفيذية.

وبالفعل عُقد الاجتماع يوم الإثنين حيث حضره ممثلو عشرة أندية من أصل 12 مع غياب ممثّلي ناديي طرابلس والإخاء الأهلي عاليه. وعلمت «الأخبار» أن أجواء الاجتماع كانت إيجابية وهادئة وكان هناك تفاهم بين الاتحاد الذي حضر عنه عضو اللجنة التنفيذية رئيس لجنة الملاعب موسى مكي والأمين العام جهاد الشحف.

مُقترحات الأندية ومطالبها تمحورت حول عدة أمور، بداية من العدد المُخصّص لكل نادٍ على صعيد بطاقات الإداريين. فقد جرى تخفيض العدد إلى عشر نظراً إلى سعة المنصات الرئيسية في الملاعب، لكنّ الأندية طالبت بالعودة إلى العدد السابق أي 15 نظراً إلى كون عدد أعضاء اللجان الإدارية أكثر من عشرة في كل نادٍ.

المطلب الثاني كان حول سعر البطاقات حيث إن الاتحاد قد قرّر رفع سعر بطاقة الدخول إلى المنصة الرئيسية إلى 100 دولار بعد أن كانت 65 دولاراً، وحدّد سعر بطاقة الدرجة الأولى بخمسين دولاراً والدرجة العادية عشرة دولارات بعد أن كانت 500 ألف. أمّا البطاقات الموسمية فتمّ تحديد سعرها بثلاثة آلاف دولار لبطاقة المنصة الرئيسية لكلّ مباريات الموسم بعد أن كانت 1500 دولار، وبطاقة مباريات الندي فقط للمنصة الرئيسية 2000 دولار بعد أن كانت 750. أمّا البطاقة الموسمية لمباريات النادي في المُدرّج العادي فجرى تحديدها بـ200 دولار. الأندية طالبت بإعادة النظر في سعر بطاقة المُدرّج العادي كي تكون ستة دولارات وليس عشرة، وهو أمر ستدرسه اللجنة التنفيذية وليس من المُفترض أن تكون هناك أي مشكلة. فالاتحاد يقراره رفع سعر البطاقة كان يهدف إلى زيادة مداخيل الأندية وليس صندوق الاتحاد، وطالما أن الأندية لا ترغب في ذلك فمن الممكن أن يكون سعر بطاقة الدخول إلى المُدرّج العادي ستة دولارات.

قدّمت الأندية العديد من المُقترحات والمطالب التي ستتم مناقشتها في اجتماع اللجنة التنفيذية المقبل (طلال سلمان)

الموضوع الثالث تمحور حول حصة العشرين في المئة التي يحسمها الاتحاد من مدخول المباريات، حيث كان ممثلا الاتحاد متجاوبيْن مع طرح تخفيضها طالما أن الأندية ستقوم بتنظيم مبارياتها ودفع التكاليف التي يحسم الاتحاد نسبة العشرين في المئة لتسديدها.

وفي ما يتعلّق بالشركة التي ستقوم ببيع البطاقات، فقد طالبت الأندية بتخفيض حصتها البالغة 15%، وهو أمر وعد الاتحاد بمناقشته مع الشركة.

وكان هناك اعتراض من بعض الأندية على جدولة المباريات وإقامة بعضها في منتصف الأسبوع. لكن في هذه النقطة يبدو الاتحاد «مُجبراً لا بطلاً». فالأندية تنظر إلى البرنامج كما هو من دون معرفة الحيثيات الحقيقية وراء هذه الجدولة. فلجنة المسابقات تقوم بمراعاة عدة أمور لدى جدولتها للمباريات. ومن هذه الأمور النقل التلفزيوني، والتوقّفات الدولية (هناك توقّف في شهر تشرين الثاني المقبل)، إضافة إلى واقع الملاعب والأيام المُتاحة فيها. أضف إلى ذلك توجّه الاتحاد لإنهاء الموسم في أيار 2027، ولجنة المسابقات قادرة على جدولة المباريات بحيث تكون في عطلة نهاية الأسبوع. لكن في ظل التوقّفات الدولية سيكون موعد نهاية الموسم في تموز 2027 وهو أمرٌ لا تتحمّله غالبية صناديق أندية الدرجة الأولى.

ويقول أحد المعنيين بالملف لـ«الأخبار» إن الوضع الأمني وعدم الاستقرار أيضاً يلعبان دوراً في الجدولة، حيث تحفظ لجنة المسابقات هامش حركة لها في حال حصل أي حدث أمني فرض تأجيل مباريات أو مرحلة بأكملها.

فعلى سبيل المثال هناك خمسة أندية اعتمدت ملاعبها البيتية في الجنوب من ملعب جويا إلى ملعب الإمام موسى الصدر في بلدة أنصار وملعب بلدية صور، وأي حدث أمني في الجنوب سيفرض تأجيلاً للمباريات، وهذا ما يضع ضغطاً على الروزنامة.

> **طالبت الأندية بأن يكون سعر بطاقة الدخول إلى المُدرّجات العادية ستة دولارات**

أخبار عالمية

إنفانتينو يُلوّح بزيادة تمويل الاتحادات الكروية

فتحَ رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، جياني إنفانتينو، الباب أمام توزيع جزء أكبر من احتياطيات المنظمة البالغة نحو 6 مليارات دولار على الاتحادات الوطنية حول العالم. وبحسب تقرير حصري نشرته «ذا أثلتيك»، جاءَ موقف إنفانتينو ردّاً على مقترحات قدّمها رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (ويفا) ألكسندر تشيفرين، ورئيس اتحاد أميركا الشمالية والوسطى والكاريبي (كونكاكاف) فيكتور مونتالياني، ورئيس الاتحاد الآسيوي الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة. وأبلغ إنفانتينو رؤساء الاتحادات القارية وأعضاء مجلس «فيفا» باستعداده لدعم «أكبر مستوى من التمويل الإضافي يمكن تقديمه بصورة مسؤولة»، مشدداً على ضرورة أن يكون أي تمويل إضافي عادلاً ويخضع لترتيبات شفافة وقابلة للتدقيق. ويتمثّل أبرز المقترحات في الإفراج لمرة واحدة عن جزء من احتياطيات «فيفا»، وإتاحة ما لا يقل عن 10 ملايين دولار لكل اتحاد وطني خلال دورة 2027-2030. وبحساب إجمالي المبلغ للاتحادات الـ211 الأعضاء في «فيفا»، فإنّ تخصيص 10 ملايين دولار لكل منها يعني توفير 2,11 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 35% من الاحتياطيات المقدرة بـ6 مليارات دولار.

الأندية تترقّب تعويضات ضخمة من مانشستر سيتي

من المنتظر أن يُطالب الكثير من الأندية الإنكليزية بتعويضاتٍ ماليةٍ ضخمة، في حال فرض عقوبات على مانشستر سيتي، الذي أُدين مبدئياً بارتكاب 114 مخالفة من أصل 115 مخالفة للقواعد المالية الخاصة بالدوري الإنكليزي الممتاز. وذكرت صحيفة «ذا صن» البريطانية أنّ «السيتزنز» قد يجد نفسه مطالباً بدفع نحو 612,8 مليون يورو إلى 38 نادياً، باعتبارها جوائز مالية كان من الممكن أن تحصل عليها لو تم استبعاد مانشستر سيتي من جدول ترتيب الدوري خلال السنوات محل القضية.

وتستند هذه الأرقام النظرية إلى الفترة الممتدة من موسم 2011-2012 وحتى الموسم الماضي؛ إذ جرى احتساب المبالغ على أساس الفارق في الجوائز المالية التي كان سيحصل عليها كل فريق، في حال تقدّمَ مركزاً واحداً أو أكثر نتيجة استبعاد مانشستر سيتي من الترتيب. ويعني ذلك أن استبعاد السيتي من كل موسم كان سيؤدّي في معظم الحالات إلى صعود الأندية الأخرى مركزاً أو أكثر في جدول الترتيب، وبالتالي حصولها على حصة أكبر من الجوائز المالية المخصصة للأندية وفق مراكزها النهائية. ولا تشمل قيمة 612,8 مليون يورو المدفوعات الخاصة في الموسم الماضي 2025-2026، باعتبار أن رابطة الدوري الإنكليزي الممتاز لم تنشر بعد قيمة المدفوعات التي حصلَ عليها كل نادٍ عن ذلك الموسم.

كلمات متقاطعة 5192

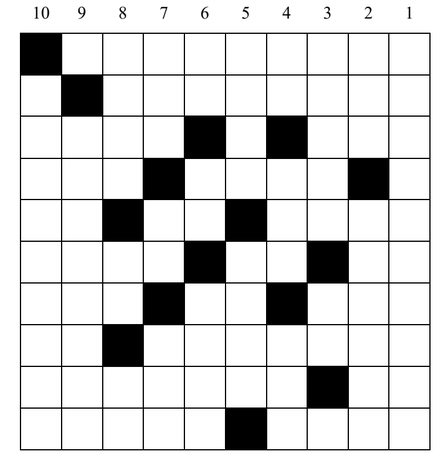

افقيا

1- لقب الإسكندر المقدوني – 2- ارخبيل في المحيط الهادي يتبع الأرجنتين وتشيلي ويفصله عنهما مضيق ماجلان – 3- تعترف بالحقيقة – الإسم القديم لدولة تايلند – 4- بلدة لبنانية في قضاء زحلة – مسكن الرهبان – 5- لقب رئيس التبت – برد – ضمير متصل – 6- رتل سيارات – من الخضر – يخفق – 7- في العود – لحم – يتخمّر العجين – 8- من أفراد الجيش العثماني – للتفسير – 9- جرذ بالأجنبية – دولة أوروبية – 10- مدينة سعودية – التمثال الذي يُعبد

عمودياً

1- معركة بحرية وقعت بين العرب والبيزنطيين إنتصر فيها العرب – 2- يتساقط من الشجر – إنجذاب وإعجاب – 3- إشعال النار – ضعف ورقّ – 4- نوتة موسيقية – موسيقي الماني شهير – إنتشر الخبر – 5- خلاف كثير – اوعية مصنوعة من قصب تُحمل فيها الفاكهة – 6- دق الجرس – ضد باطل – من الفاكهة – 7- بشر – سقي – ماركة غالات – 8- يبغي – حرف جر – كلام منصوص – 9- واضع نظريّة النسبية – 10- شاعر فارسي له « الرباعيّات »

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- الأمبراطور – 2- دون بوسكو – 3- نبراسكا – رم – 4- تاي – نب – 5- السالف – اي – 6- ري – بيت شباب – 7- بون – فر – 8- وايت – بكباك – 9- لاين – و و – 10- جورج واشنطن

عمودياً

1- اونتاريو – 2- بالي – الو – 3- إدريس – بيار – 4- موا – أبو تيج – 5- بنسيلين – نو – 6- ربك – فت – 7- اوان – شاكوش – 8- طس – باب – بون – 9- وكر – يافا – 10- رومل – بركان

sudoku 5192

	4		7		8	2	9	5
3			4					8
		2						3
4		3			7			2
				6		3	4	
9		6			5	7	8	1
			9		6	1		
			1	2	3		5	
								6

حلول الشبكة السابقة

2	8	5	7	1	4	3	6	9
6	1	3	9	2	5	4	7	8
9	7	4	3	6	8	5	1	2
7	6	8	1	5	9	2	3	4
1	4	9	2	8	3	6	5	7
5	3	2	4	7	6	8	9	1
4	5	1	6	9	2	7	8	3
3	9	6	8	4	7	1	2	5
8	2	7	5	3	1	9	4	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 489

كلمة السر من 4 حروف: مادة أساسية تدخل في أعمال البناء

الخرسانية – المصانع – اسمنتي – بورسلان – بناء – بحص – تعمير – جص – حديث – حرفة – حجر – خزف – رخام – رمل – شركات – شكل – صقل – طراز – طين – عالم – موزاييك – ورش

م	ل	ا	ع	ص	ق	ل	ر	ح
ل	ا	ل	خ	ر	س	ا	ن	ي
ب	م	ب	و	ر	س	ل	ا	ن
ا	ح	ر	ل	خ	ن	ش	ي	ك
ل	ر	ص	ز	ي	ش	ر	ت	ي
م	ي	ف	ط	ا	ر	ك	ن	ي
ص	م	م	ب	ث	و	ا	م	ا
ا	ع	ص	ا	ن	ي	ت	س	ز
ع	ح	ر	ف	ة	ر	ء	ح	م

حلول الشبكة السابقة: كونيتيكه

عملية حسابية 489

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		–		=	61
٪		X		X		
5	X		X		=	60
X		٪		X		
	X		X	3	=	36
=		=		=		
66		30		81		

حلول الشبكة السابقة

24	٪	3	X	12	=	96
+		X		X		
24	X	4	٪	6	=	16
٪		X		=		
4	X	3	X	5	=	60
=		=		=		
12		36		67		

شبكة العنكبوت 489

إعداد نعوم مسعود

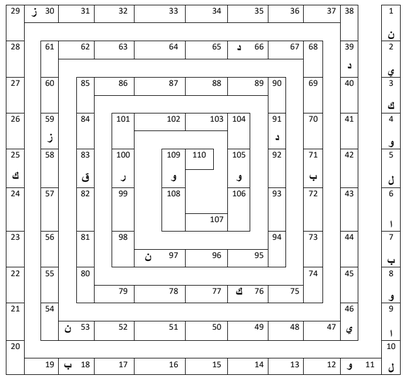

1 – 11 شاعر فرنسي من العصر الكلاسيكي
10 – 22 ملك فرنسي يُعرف بملك الشمس صاحب مقولة « أنا الدولة والدولة أنا »
21 – 30 شخصية خيالية لمحقق من القرن الماضي ابتكرها الكاتب الاسكتلندي السير ارثر كونان دويل
29 – 39 بلدة لبنانية في قضاء جبيل
38 – 41 مدينة مصرية
40 – 46 الإسم القديم لعاصمة تشاد
45 – 50 ولاية أميركية عاصمتها جيفرسون سيتي
49 – 56 زعيم ورئيس حزب لبناني راحل
55 – 59 مسلك طويل ضيق
59 – 66 مصمم أزياء لبناني
65 – 75 ممثل أميركي فاز بجائزة اوسكار عن فيلم « عازف البيانو »
74 – 79 فيلسوف فرنسي من مؤلفاته « قواعد لتوجيه التفكير »
79 – 83 دواء لدفع السموم خارج الجسم
82 – 87 توفير وادارة المنزل
86 – 97 ملك انكليزي تنازل عن عرشه لكي يتزوج
96 – 101 إحدى جزُر الفيليبين
100 – 106 نهر صغير يفصل بين ايطاليا وغالبيا
106 – 110 مدينة لبيبة

حل شبكة العنكبوت السابقة

نانسي – سيلفيو برلسكوني – نيجيريا – ياسمين ابو النجا – جابر الأحمد الصباح – احمد شوقي – قيصرون – روني صيفلي – ليوبولد سنغور – رومل – مئول – لوساكا – كابيتول – توليب – باتافيا – ايمولا – لادوغا – غامبيا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5192

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف ورجل دولة وكاتب إنكليزي (1561- 1626). له « الأورغانون الجديد »

4+5+1+2 = ممثل بلاده في الخارج ■ 3+6+7+8 = قريب في النسب ■ 9+10+11 = عالم الوجود

حل الشبكة الماضية: صبحي محمصاني

معرض

«نفسانيون» مبادرة تسعى الى إخراج علم النفس من إطاره النخبوي وجعله معرفة متاحةً أمام الناس، خصوصاً في ظل الحرب والأزمة الاقتصادية التي جعلت العلاج النفسي أكثر صعوبة. وللعام الرابع على التوالي، تنظّم المجموعة معرض «شَغَف» في «منطقة بيروت الرقمية»، في لقاء يجمع الكتاب والفكر والفن وعلم النفس. ويتخلله إطلاق تطبيق «نفسانيون» وأكاديميته. يخصّص المعرض مساحة للجنوب من خلال ندوة تبحث في آثار الحرب والصدمات والفقد. وتطرح أهمية تطوير مقاربات نفسية تراعي خصوصية التجربة اللبنانية والعربية. كما يتضمن البرنامج إطلاق كتاب «شَغَف» للفنان السوري عابد عازرية، في لقاء يجمع الموسيقى والحوار حول الكتاب

أنشطة موسيقية وفكرية وندوة عن الجنوب

«نفسانيون» لكلّ الناس!

غادة حداد

أن يأتي علم النفس إلى الناس، ويصبح في متناول الجميع، هو شيء من تحقيق عدالة مفقودة. مع الحرب واشتداد الأزمة الاقتصادية، بات العلاج النفسي، ومعه المعرفة النفسية، أقرب إلى ترف لمن يملك كلفته، فيما بقي علم النفس محصوراً في مساحة نخبوية بعيدة من الحياة اليومية للناس. من هنا جاءت فكرة «نفسانيون»: مبادرة تسعى إلى إخراج علم النفس من إطاره الضيق، ووضعه بين أيدي الناس بوصفه

علم النفس يساعد الإنسان على مواجهة الطائفية والتعصب في لبنان

معرفة وأداة لفهم الذات والآخر والمجتمع.

وللعام الرابع، تنظم المجموعة «معرض نفسانيون للكتاب» لتضع علم النفس في قلب مساحة أوسع للقاء والحوار والتفكير. تحت عنوان «شَغَف»، يجتمع القرّاء والكتّاب والفنانون والمثقفون، يوم الجمعة 2 تشرين الأول (أكتوبر)، في «منطقة بيروت الرقمية» في وسط بيروت، في لقاء يفتح نوافذ على الكتاب والفكر والفن والإنسان وعلم النفس، فهذه المجالات الفكرية والنظرية تتقاطع في ما بينها، لتقدم تجربة إنسانية متكاملة.

علم النفس للجميع

«علم النفس بين الناس» هو التعبير الذي يختصر، بالنسبة إلى أحد مؤسسي «نفسانيون» علي الأطرش، الفكرة التي قامت عليها المجموعة. ويقول إن الصورة التقليدية لعلم النفس غالباً ما تحصره في العلاج، أو في اختصاصيين يعملون داخل عياداتهم، فيما أرادت المجموعة أن تجعل المعرفة النفسية متاحة أمام الناس، باعتبارها تدخل في تفاصيل الحياة اليومية.

يتحدث الأطرش عن تأثر المجموعة برئيسها الفخري الراحل عالم النفس مصطفى حجازي، الذي كان يعمل على تقريب الكلمة والمعرفة من الناس، وقد انطلقت «نفسانيون» من قناعة بأن علم النفس يجب أن يكون متوافراً للجميع. بالنسبة إليه، علم النفس أداة يمكن أن تساعد الإنسان على فهم النزاعات التي يعيشها والتعامل معها، كما يرتبط بمسائل أكبر، من بينها مواجهة الطائفية والتعصب في لبنان.

هذه الرؤية تتصل بفكرة الوصول إلى عقد اجتماعي جديد يتجاوز النظام الذي يعيش فيه اللبنانيون. ويشدد الأطرش على أن المقصود هو علم النفس بوصفه معرفة حقيقية، بعيداً من الصورة التي تُقدَّم أحياناً عبر «تيك توك» و«إنستغرام» و«اللايف كوتشينغ».

تأسست «نفسانيون» قبل نحو عشر سنوات، واختارت المجموعة منذ بداياتها موقعاً مختلفاً عن المراكز التقليدية وجمعيات المجتمع المدني. خلال هذه السنوات، تعرضت لضغوط وانتقادات وحروب كثيرة، مع القضايا التي تشغل المجتمع، ومع الخروقات والمقاومة والتغييرات التي يرى أعضاء المجموعة ضرورة حصولها.

تطبيق رقمي وموسيقى

المعرض الذي ينظم في يوم واحد، يتخلله إطلاق تطبيق «نفسانيون» وأكاديميته، كمساحة رقمية للتعلّم والتدريب في علم النفس. هو موجّه إلى الطلاب والاختصاصيين وكل المهتمين بهذا المجال. ويتيح التطبيق الوصول إلى دورات تدريبية في علم النفس، ضمن محاولة لجعل المعرفة النفسية أكثر حضوراً وإتاحة أمام شرائح أوسع. ويأخذ التطبيق المشروع خطوة إضافية عبر إنشاء «شبكة نفسانيون»، التي تربط الأفراد والمؤسسات، وتفتح المجال أمام التعاون وتبادل الخبرات وبناء مجتمع مهني ومعرفي حول علم النفس. وفي معرضها الرابع، اختارت المجموعة اسم «شَغَف»، تيمناً بكتاب عابد عازرية، الذي يحمل الاسم نفسه، وسيطلق خلال المعرض عبر فقرة تبدأ بعرض موسيقي من «جلجامش»، ثم حوار حول الكتاب، يديره الصحافي بيار أبي صعب.

اختيار عابد عازرية جاء امتداداً لعلاقة بدأت قبل سنوات. ففي المؤتمر الثاني لـ«نفسانيون»، الذي عُقد خلال فترة كورونا، اختارت المجموعة موسيقى عازرية للفيديو الخاص بالمؤتمر. تطورت العلاقة تدريجياً، قبل أن يتواصل عازرية لكن هذه التجربة دفعتها إلى الاستمرار في مشروعها. ويشير الأطرش إلى أن المجموعة لا تقدّم نفسها كمركز تقليدي يكتفي بالعلاج والخدمات المعروفة، وإنما تتفاعل مع المجموعة قبل نحو سبعة أشهر، مقترحاً التعاون حول كتابه المكتوب بالفرنسية، الذي أُنجزت له نسخة عربية ووقّعها في متحف «اللوفر» في باريس. كان التصور الأول يتضمن إقامة حفلة موسيقية، ثم ظهرت صعوبات مرتبطة بجمع الموسيقيين والتنسيق معهم، فاستقر البرنامج على الصيغة التي سيشهدها المعرض.

جرح الجنوب النفسي

في الجهة الأخرى من البرنامج، يحضر الجنوب. تحت عنوان «جنوب لبنان بين ذاكرة الحرب وشَغَف الحياة»، تقام ندوة تتناول الجنوب من زاوية نفسية، بمشاركة المعالج النفسي إيلي أبو شقرا. تأتي الندوة في وقت يرى فيه «نفسانيون» أن الحديث عن علم النفس في لبنان يغفل، في كثير من الأحيان، التجربة التي يعيشها الجنوبيون. لذلك، اختارت المجموعة تخصيص مساحة للجنوب وإضاءة على ما يمر به أهله. تتناول الندوة مقاربة نفسية لمعاناة الجنوبيين، ويشارك فيها إلى جانب أبو شقرا ثلاثة معالجين من «نفسانيون»، يتحدثون عن تجاربهم خلال الحرب. يلي الندوة حوار وشهادات حيّة تفتح المجال أمام أصوات وتجارب شخصية للحديث عن الحرب وما يبقى بعدها.

بالنسبة إلى الأطرش، لا يمكن التعامل مع هذه التجارب من خلال استيراد نماذج علاجية جاهزة وتطبيقها كما هي. هذه المسألة من أهم القضايا التي تعمل عليها المجموعة، خصوصاً في ما يتعلق باللغة العربية وخصائص البيئة اللبنانية والعربية. رغم احترام ما أُنجز في الغرب في مجال علم النفس والعلاج النفسي، لكن البيئة العربية واللبنانية تحمل خصائصها الثقافية والاجتماعية التي تحتاج إلى مقاربات خاصة بها.

ويصبح هذا النقاش أكثر إلحاحاً حين يتعلق الأمر بالجنوب والحرب. فالمعالج الذي يأتي من الخارج، وفق الأطرش، يحتاج إلى فهم الثقافة المحلية وتجربة الأشخاص الذين يعالجهم، خصوصاً حين تكون التجربة مرتبطة بالحرب والنزوح والفقد وعدم الاستقرار. يحتاج العلاج هنا إلى تكييف المقاربة مع البيئة والتجربة التي يعيشها الشخص.

وتظهر هذه الحاجة أيضاً في العمل مع مجموعات الدعم النفسي والاجتماعي، التي تجمع أشخاصاً للحديث عن موضوعات مرتبطة بالحرب والنزوح والفقد والتعلّق والعلاقات. تحتاج هذه التجارب إلى أدوات تنطلق من خصوصية المكان وما مرّ به الناس، وتدخل إلى العيادة أو إلى هذه المجموعات بعد تكييفها مع السياق المحلي.

في ندوة الجنوب، سيحاول إيلي أبو شقرا الاقتراب من هذه التجربة من زاوية الصدمات والفقد. يتحدث عن حالات يصبح فيها الحداد نفسه تجربة معلّقة، من شخص يموت من دون أن يكون لأهله مدفن يستطيعون فيه دفنه، أو عائلة تعيش خسارة متكررة من دون مساحة لإحداث طقس الوداع، وسط غياب الاستقرار واستمرار الخوف.

كما يتناول أبو شقرا الأثر النفسي للحرب على الجهاز النفسي للجنوبيين، ويقدم توصيات مرتبطة بهذه التجربة. بعد ذلك، يتحدث ثلاثة معالجين عن تجاربهم خلال الحرب، في محاولة لنقل النقاش من مستوى النظريات العامة إلى شهادات وتجارب عاشوها في الميدان.

«معرض شَغَف» الجمعة 2 تشرين الأول (أكتوبر) - الساعة 12:00 ظهراً - «منطقة بيروت الرقمية» (وسط بيروت). للاستعلام: 03/638911

أحوال المهنة

الإعلام اللبناني... انحطاط بلا حدود

نزار نمر

خلال جلسة للجنة الإعلام والاتصالات النيابية يوم الإثنين الماضي، كان لافتاً تطرّق رئيسها النائب إبراهيم الموسوي إلى ما وصفه «الهبوط الحادّ والإسفاف والابتذال في الخطاب الإعلامي العامّ»، في حضور وزير الإعلام بول مرقص. وإذ اعتبر الموسوي أنّ «الخطاب في لبنان وصل إلى درك غير مسبوق من الابتذال والإسفاف»، أشار إلى أنّ اللجنة ستخصص جلسة لاحقة لمناقشة هذا الملفّ والخروج بتوصيات، مضيفاً أنّ جهات عدّة طلبت تعديلات على قانون الإعلام الأخير، أملاً في «جعله بصورة أفضل ممّا هو عليه اليوم». ما قاله رئيس اللجنة ليس بجديد ولا هو أوّل مَن يصرّح بأمر مماثل. لكنّ أهمّيته تكمن في انتقال الإسفاف المذكور الذي بات يتذمّر منه كثير من اللبنانيّين، إلى اللجان النيابية وبحضور الوزير المعني، بعد طول انتظار. كلّ يوم تأخير يعيد المشهد الإعلامي عصوراً إلى الوراء، وكلّما أظهرت السلطات إهمالاً في فرض القوانين، ازدادت وقاحة عدد من الوسائل الإعلامية، ولا سيّما في ما يخصّ التطبيع مع العدوّ. لكن اعتاد اللبنانيّون الاكتفاء بالحدّ الأدنى الذي تقدّمه الدولة بعد معاناتهم طوال مدّة غيابها، فينطبق عليها مثال «أن تأتي متأخّراً خير من ألّا تأتي أبداً».

كذلك، أقرّت اللجنة مشروع تخصيص 5% من إعلانات المؤسّسات الرسمية للإعلام الرسمي مع إمكانية رفع هذه النسبة لاحقاً. كما أعلن الموسوي الذي اعتبر أنّ «الإعلام الرسمي يعاني ضائقة كبيرة، فيما تضع مؤسّسات حكومية إعلاناتها في مؤسّسات خاصّة وتصرف لها موازنات مخصصة». هو كذلك تعديل إيجابي، لما من أهمّية للإعلام الرسمي ولا سيّما في ظلّ إعلام خاصّ بات يزيد من الشرخ والقطبية ويرهن نفسه لأجندات خارجية جارّاً البلد بأكمله إلى براثنها. علماً بأنّ وسائل الإعلام الرسمية تعاني مشكلات جمّة في السنوات الأخيرة، من نقص تمويل وتخبّط إداري إلى تراجع في الإنتاج والتغطية وغيرها.

Zoom

طرابلس مدينة المسرح أيضاً

دموع الأسمر

ليست طرابلس مدينة العلم والعلماء فحسب، هي المدينة الموغلة جذورها في التاريخ، وهي الولادة للمبدعين والحرف والمهن بمختلف أنواعها وأشكالها، وهي أيضاً المدينة التي شهدت ولادة أول صالة سينما في البلاد، هي صالة سينما «أمبير»، ولحقتها عشرات الصالات حتى اشتهرت طرابلس بعدد السينمات التي تنافس أفضل الصالات في العالم العربي.

سينما «أمبير» التي تأسست عام 1932، لا تزال شاهدة على حقبات عدة مرت بها طرابلس والبلاد، إلا أنّ الأحداث اللبنانية أدّت إلى إقفال السينما لـ28 عاماً متواصلة، إلى أن ظهرت «جمعية تيرو للفنون» و«مسرح اسطنبولي»، واتجهت شمالاً نحو طرابلس لتجد في سينما «أمبير» ضالتها المنشودة.

رممت الجمعية بما تيسر لها الصالة مع الاحتفاظ بشكلها التاريخي، لتتحول إلى خشبة لـ «المسرح الوطني اللبناني»، مساحة ثقافية لتلاقي الفنون المسرحية والسينمائية.

قبل يومين، شهد هذا المسرح في صالة «أمبير» فعاليات المحطة الطرابلسية من «مهرجان لبنان المسرحي الدولي» الذي أطلقته «جمعية تيرو للفنون» بمشاركة فنانين ومسرحيين من لبنان والأردن، إلى جانب مسرحيين شباب وطلاب من طرابلس، بعد انطلاق المهرجان في بيروت.

تميزت المحطة الطرابلسية بإطلالة للممثل والمخرج الأردني الفلسطيني ماهر دحيل الذي أدى منفرداً عرضاً مسرحياً أبهر الحضور بأداء جمع فيه بين المونودراما والحكواتي، مستعرضاً جوانب من السيرة الفلسطينية وذاكرة النكبة، ونجح في توجيه رسالة من طرابلس إلى العالم العربي وبوصلته فلسطين القضية المركزية والقدس العاصمة الأبدية.

أما طلاب «المسرح الوطني اللبناني» من الشباب الطرابلسيين، فعرضوا مشاهد تمثيلية من واقع الحياة.

الممثل والمخرج قاسم إسطنبولي، أوضح أنّ تنظيم المهرجان في طرابلس يندرج في سياق العمل على جعل المسرح حاضراً في مختلف المدن اللبنانية، وعدم حصر النشاط الثقافي في بيروت، مشيراً إلى أنّ تجربة «المسرح الوطني اللبناني» في طرابلس بدأت من فكرة إعادة إحياء الأماكن الثقافية وتحويلها إلى فضاءات مفتوحة أمام الجمهور والفنانين.

ولفت إلى أن تأسيس المهرجان عام 2022 تزامن مع إعادة تأهيل سينما «أمبير» وتحويلها إلى المسرح الوطني اللبناني، مما أتاح إطلاق برنامج متواصل من العروض والأنشطة المسرحية، واستقبال تجارب من لبنان والعالم العربي وخارجه.

وأشار إلى أن خصوصية دورة هذا العام تمثلت في انتقال المهرجان بين المدن اللبنانية، من بيروت إلى طرابلس وصولاً إلى صور، معتبراً أنّ هذه الجولة تفتح المجال أمام جمهور مختلف للتعرف إلى التجارب المسرحية، كما تمنح الفنانين فرصة للقاء جمهور وبيئات ثقافية متعددة.

وقال إنّ استمرار النشاط المسرحي في ظل الأوضاع الصعبة لا ينفصل عن وظيفة المسرح الأساسية، موضحاً أنّ الخشبة يمكن أن تبقى مساحة للحوار وللقاء حتى في أكثر الظروف قسوة، وأنّ الثقافة ينبغي ألا تكون أول ما يتوقف عند الأزمات.

ولفت إلى أنّ «المسرح الوطني اللبناني» لم يقتصر دوره خلال المرحلة الحالية على تقديم العروض، بل فتح أبوابه أيضاً أمام عائلات من الجنوب، معتبراً أنّ الفضاء الثقافي يستطيع أن يؤدي دوراً اجتماعياً إلى جانب دوره الفني، وأن المسرح يمكن أن يشكل جسراً يجمع الناس في وقت تزداد فيه الحاجة إلى التواصل والتضامن.

السريع

مكسيم خليل يرفع المنافسة في رمضان

■ يخوض مكسيم خليل السباق الدرامي في شهر رمضان 2027 بمسلسلين سوريين: الأول «أزرق أحمر» (تأليف إياد أبو الشامات وإخراج ميار النوري)، والثاني «بعد الأمس» (إدارة سيف سبيعي وإنتاج شركة «كلاكيت»). وتشكّل مشاركة الممثل في السباق المنتظر خطوة ترفع سقف المنافسة بين النجوم السوريين.

في هذا السباق، يجتمع مكسيم خليل مع زميله باسل خياط في ثنائية لبطولة مسلسل «أزرق أحمر». العمل اجتماعي، يلقي الضوء على العلاقات بين الأصدقاء والعائلات، ضمن حكاية سورية تتنوّع مشاهدها بين الكوميديا والدراما الاجتماعية التي تصادف صديقين تربطهما علاقة قوية. يتألف العمل من 30 حلقة، ومن المتوقع أن تُكشف قريباً لائحة أبطاله.

في المقابل، يلعب مكسيم بطولة مسلسل «بعد الأمس»، الذي يدور في إطار القضايا الاجتماعية التي يعانيها المجتمع السوري. بهذه الخطوة، يطل نجم «ابتسم أيها الجنرال» بعملين مختلفين، سواء من ناحية المواضيع أو الأبطال. ويُعتبر مكسيم خليل واحداً من أبرز نجوم سوريا، حقق شهرة واسعة من خلال أعماله الدرامية. وكان الممثل قد عاد إلى سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد. ليشارك لاحقاً في مسلسل «مطبخ المدينة» (إخراج رشا شربتجي، وتأليف علي وجيه وسيف رضا حامد) الذي عرض في شهر رمضان الماضي إلى جانب عدد من زملائه، من بينهم أمل عرفة وعباس النوري وعبد المنعم عمايري وغيرهم.

مهرجان القاهرة»: ممنوع الـ AI

■ مع بدء العدّ العكسي لانطلاق الدورة الـ47 من «مهرجان القاهرة السينمائي الدولي»، عقد رئيس المهرجان حسين فهمي جلسة حوارية مع ممثلي عدد من المؤسسات الصحافية. ولفت النجم المصري إلى أن الدورة لن تشهد مشاركة أي أفلام تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي. وأوضح أن هذه النوعية من الأفلام مرفوضة في عدد من المهرجانات الدولية ومهرجانات الدرجة الأولى، بالتالي، يلتزم «مهرجان القاهرة السينمائي الدولي» بالقواعد والمعايير المعتمدة في هذه المهرجانات.

على الضفة نفسها، أشار حسين فهمي إلى أن استضافة بعض النجوم العالميين قد تتطلب مبالغ تصل إلى 500 ألف دولار أميركي، وفقاً للظروف المالية والفنية الخاصة بكل حالة.

ولفت إلى أن استضافة الأسماء العالمية تخضع لجملة من الاعتبارات والإجراءات. كما شدّد على أن العمل داخل المهرجان لا يقتصر على فترة انعقاد الدورة، بل يستمر على مدار العام، من خلال التحضير للدورات المقبلة ومتابعة مختلف الملفات المرتبطة بالحدث.

في المقابل، تحدث حسين فهمي عن مشروع ترميم الأفلام المصرية، الهادف إلى الحفاظ على التراث السينمائي. وأشار إلى العمل على ترميم نحو 130 فيلماً مصرياً تركت بصمتها في تاريخ السينما المصرية.

يُذكر أن الدورة المنتظرة من «مهرجان القاهرة السينمائي الدولي» ستنطلق في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وتستمر حتى 20 منه. وتشهد عرض مجموعة من الأفلام السينمائية، إلى جانب حضور أبرز الفنانين العرب والأجانب.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 30 أيلول 2026 العدد 5888

نبض المدينة

«سوق سكملى»: الأيدي تحفظ ذاكرة الأرض

يارا عبود

«أيلول... موسم ما تعطيه الأرض وما تصنعه الأيدي». تحت هذا العنوان، أقيمت فعالية «سوق سكملى» في مساحة «أم ميرنا» في الحمرا، بالتعاون مع «يلا عالجنوب» و«مكتبة ميلي» وFine Art by Ahmad، لتجمع منتجين وحرفيين وجمعيات من مناطق مختلفة، وتضع منتجاتهم أمام الجمهور في بيروت.

المونة، العسل، الحرف اليدوية، الإكسسوارات المستوحاة من التراث اللبناني، وأعمال النساء والأطفال، اجتمعت في مساحة واحدة، انطلاقاً من فكرة أنّ ما تحفظه الأيدي من خبرات لا ينفصل عن حفظ الذاكرة والتاريخ.

اختيار أيلول لم يكن عابراً. فهو الشهر الذي اعتادت فيه العائلات اللبنانية إعداد المونة وحفظ خيرات الأرض لموسم الشتاء. لكن بسبب الحرب التي حالت هذا العام دون أن يتمكن كثيرون من ممارسة هذه العادة، جاءت فكرة دعوة منتجين موثوقين، يتمتعون بمنتجات معروفة، لعرض ما يصنعونه وبيعه مباشرة للناس.

في مساحة «أم ميرنا»، التي تستضيف ندوات وأنشطة ثقافية بشكل دوري، أراد منظمو الفعالية أن يتجاوز اللقاء فكرة البيع والشراء. بالنسبة إليهم، حتى الأرض المحروقة أو المدمرة يمكن إعادة إنتاج ما كانت تمنحه، ما دامت الخبرة البشرية موجودة. «ما نحفظه من خبراتنا يحفظ ذاكرتنا وتراثنا وتاريخنا»، تقول الجهة المنظمة، معتبرة أنّ دعم المنتجين في الجنوب هو أيضاً دعم لبقائهم في أرضهم.

من المونة إلى الصمود

حضرت الجمعيات والمنتجات الجنوبية في الفعالية بوصفها جزءاً من هذا المشهد. جمعية لمربّي النحل في الغسانية، وهي جمعية نسائية، عرضت المونة والعسل ومنتجات حرفية أخرى. تقول إحدى المشاركات إن منتجات الجمعية تصل «من الأرض إلى الناس»، وإن الحاجة إلى المونة ازدادت في ظل الحرب، ولا سيما أن عدداً كبيراً من العائلات لم يتمكن من إعداد مؤونته.

إلى جانب المنتجات، حمل حضور النحل والعسل دلالة إضافية، خصوصاً بعد استهداف شاب يعمل في تربية النحل خلال الحرب. بالنسبة إلى المشاركات، الاستمرار

في العمل بالأرض وتربية النحل ليس مجرد مصدر دخل، بل تمسّك بمهنة وبأرض لا يردن التخلي عنهما.

الفكرة نفسها تظهر لدى Fine Art by Ahmad، الذي يصنع إكسسوارات مستوحاة من رموز لبنانية، بينها العلم اللبناني والبيت القرميدي والبونجوس الهرمي والطربوش والأشغال اليدوية. بالنسبة إليه، أتاحت الفعالية فرصة للتعرّف إلى منتجات صانعين آخرين، فيما يبقى الاستمرار في العمل والإنتاج مرتبطاً بالبقاء في الأرض.

النساء: الحرفة كعمل ومساحة للقاء

من بعلبك، حضرت «مكتبة ميلي»، وهي مساحة بدأت كمكتبة للنساء ثم تطورت لتصبح مقهى وتستضيف أنشطة مختلفة. ومع الحرب، تحولت إلى مساحة أوسع لدعم النساء، فافتتحت مشغلاً لتعليم التطريز الفلسطيني والكروشيه وصناعة الصابون، وبيع منتجات النساء لمساعدتهن على تأمين دخل في ظل البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة.

لم يكن المشغل، بحسب المشاركات، مشروعاً اقتصادياً فقط. خلال الحرب، تحولت «ميلي» أيضاً إلى مساحة للمساعدات الإنسانية وجمع التبرعات وتأمين حاجيات للنساء، قبل أن تصبح مكاناً لجلسات الدعم النفسي والسينما واللقاءات. وفي الأيام التي لا تتضمن أنشطة، تستطيع النساء القدوم للدراسة أو شرب القهوة أو قضاء الوقت معاً. وجدت نساء كثيرات في المكان مساحة لتفريغ الضغط النفسي، وفي اللقاء بينهن نوعاً من الدعم المتبادل. أما التطريز الفلسطيني، فلا يُقدَّم بوصفه حرفة فقط، بل كوسيلة للتعريف بالتراث الفلسطيني وقضيته، إلى جانب الحرف التي تنتمي إلى الذاكرة المحلية.

وتقول إحدى المشاركات من «مكتبة ميلي» إن بيع منتجات النساء في «سوق سكملى» هو امتداد لهذا العمل: دعم الإنتاج النسائي، وتشجيع من ترغب في تحويل حرفتها إلى مصدر دخل، وفي الوقت نفسه الحفاظ على تقاليد ومهارات قد تتراجع مع الوقت.

من الحرفة إلى ذاكرة الأطفال

في السوق أيضاً ألعاب تعليمية للأطفال، صُممت لتقريبهم من التراث اللبناني وإبعادهم، ولو لبعض الوقت، عن الشاشات. بالتعاون مع وزارة السياحة واليونيسف، أُنتجت ألعاب مستوحاة من عناصر لبنانية، بينها أحجيات عن الدبكة اللبنانية والتزلج في لبنان، إلى جانب ألعاب عائلية تستند إلى الحكايات والحزازير والرسوم والعناصر الموجودة في الثقافة المحلية.

الفكرة هنا أن التراث لا يُحفظ فقط في الكتب أو المتاحف، بل يمكن أن يصل إلى الطفل عبر لعبة يشارك فيها مع عائلته. فحين تتحول الحكاية أو الدبكة أو أحد رموز الحياة اللبنانية إلى لعبة، يصبح التعرف إلى الثقافة جزءاً من الوقت العائلي اليومي. حتى طفلة في الثالثة عشرة من عمرها حضرت من الجنوب بمشروع صغير لصناعة الورود يدوياً، تبيعها لتؤمن مصروفها في ظل الحرب. منتج بسيط، لكنه يختصر جانباً آخر من فكرة السوق: إعطاء مساحة لمن ينتج، مهما كان عمره أو حجم مشروعه، ليعرض ما يصنعه. هكذا، يصبح «سوق سكملى» ومساحة أم ميرنا أكثر من مجرد مكان لعرض المنتجات. بين مرطبانات المونة، والعسل، والتطريز، والإكسسوارات، والألعاب والورود المصنوعة يدوياً، تتقاطع حكايات أشخاص يحاولون إبقاء مهاراتهم حاضرة. وفي هذا المعنى، لا يتعلق حفظ الموسم بما يوضع على الرفوف فقط، لأنّ كل منتج محفوظ، يبقى حرفة وحكاية وذاكرة تنتقل من جيل إلى آخر.

على بالي

أسعد أبو خليل

افتراضات الغرب عن الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة أثبتت بطلانها. الحرب كانت مُحضّرة مُسبقاً من قِبل الغرب، وكان تسليح أوكرانيا لاستفزاز روسيا جارياً على قدمٍ وساق منذ نهاية الحرب الباردة. الغرب دبّرَ عمليّة تغيير صفيقة للنظام لتنصيب موالٍ للغرب في 2014. 1) ظنّ الغرب أنْ ليس هناك من تأييد لروسيا في أوكرانيا. لا يعني أنْ ليس هناك مشاعر معادية لروسيا في أوكرانيا، وترسّخت هذه المشاعر بسبب الحرب الوحشيّة، لكن هناك قِسم دونباس الذي يحتضن سكاناً (النصف أو أكثر؟) من الذين يودّون الانضمام إلى روسيا. لا يعني أنّ كلّهم موالون لروسيا، لكنْ فرضيّة انعدام التأييد باطلة. 2) بالغ الغرب في تقدير تأثير العقوبات الاقتصادية الوحشيّة على روسيا. ظنّوا أنّ روسيا ستسلّم بمجرّد أن تُقفل مطاعم ماكدونالدز أبوابها. تكيّفت روسيا مع العقوبات ونشّطت إنتاجها. الغرب لا يمانع في الانتظار لإضعاف نظام حتى لو عانى الشعب-وليس الحُكّام فقط-من العقوبات. 3) لم يتوقّع الغرب أن تتكيّف روسيا عسكريّاً مع الحرب الطويلة. هذه بلاد تمرّست في الحروب الطويلة وهي تنهض من الخسارة الأوليّة في الحرب لتعود أقوى من قبل. هذا كان مسار الحرب العالميّة الثانية وهذا هو مسار هذه الحرب. وصمود روسيا وقدرتها على الاستمرار في إيذاء أوكرانيا فاجأ الغرب لأنّ الحرب هي فعلاً حرب بين روسيا من جهة وكلّ دول المعسكر الغربي من جهة أخرى. الحرب الروسية-الأوكرانية أنهت كذبة حياد بعض الدول الأوروبيّة (مثل فنلندة أو غيرها). السِّباق نحو الانضواء في الناتو سيحوّل المعسكر الغربي كلّه إلى معسكر حربي يُقاد من واشنطن. وكان هذا هو المُراد منذ النشوء: إن اسم حِلف شمال الأطلسي بالانكليزيّة صريح في أنّه اتّفاقيّة عسكريّة ضدّ الشيوعيّة (وضدّ روسيا وكلّ أعداء أميركا بعد ذلك). 4) في الوقت الذي تستعين أوكرانيا بكلّ دول الغرب، فإنّ روسيا تخوض هذه الحرب وحدها. الصين بقيت بعيدة عن الميدان فيما أمدّت كوريا الشمالية روسيا بالمساعدة العسكريّة، وباعتها إيرانُ مسيّراتٍ رخيصةً وفعّالة. لكنّ روسيا باتت تصنّع نماذج من هذه المسيرات. 5) لم تتعلّم أميركا.

المفكرة

علي محمد أمين عبدالله: الزمن وما يتركه

■ يحتفي «منتدى سبعين» بصدور ديوان الشاعر الراحل علي محمد أمين عبدالله «كتابات على جدار الضوء»، الصادر عن «دار فواصل»، من خلال أمسية شعرية تستعيد تجربته ونصوصه، بحضور أفراد من عائلته وأصدقائه وعدد من المهتمين بالشعر، يوم الخميس الأول من تشرين الأول (أكتوبر) في «منتدى سبعين». يحمل الديوان أسئلة الشاعر حول العمر والذاكرة والوقت، وتظهر في نصوصه عناية واضحة بالتفاصيل اليومية والصور العابرة، من الشوارع والوجوه إلى المرايا واللحظات التي يتركها الزمن خلفه. وتقوم اللغة على مقاطع قصيرة ومكثفة، تمنح القصائد مساحة للتأمل أكثر من السرد، وتضع القارئ أمام أسئلة مرتبطة بالوجود والرحيل وما يبقى من الإنسان بعد غيابه.

ومن النصوص الواردة في الديوان قصيدة «لماذا؟»، التي تبدأ باستعادة بدايات العمر وما يرافقها من عدّ للشوارع والوجوه والأصابع والمرايا، قبل أن تنتقل إلى إحساس أكثر وضوحاً بانقضاء الوقت. ويظهر الزمن في القصيدة بوصفه مساراً لا يمكن استعادته، حيث تتجاور الذاكرة مع الإحساس بالفقد والانتظار.

«أمسية إصدار كتابات على جدار الضوء»: الخميس 1 تشرين الأول (أكتوبر) - الساعة 6:00 مساءً - «منتدى سبعين» (صيدا، خلف مصرف لبنان). للاستعلام: 03/695535

تحية إلى وليد غلمية

■ تستهلّ «الأوركسترا الفلهارمونية الوطنية اللبنانية» موسمها الموسيقي 2027-2026 بحفلة تكريمية للموسيقار اللبناني وليد غلمية بعنوان «2026 . عام وليد غلمية» في الذكرى الـ15 على رحيله.

يتولى قيادة الحفلة، التي تقام يوم الجمعة 2 تشرين الأول (أكتوبر) في «متحف سرسق»، المايسترو هاروت فازليان، فيما تشارك الأوركسترا الفلهارمونية الوطنية اللبنانية في تقديم برنامج يستعيد أعمال غلمية ويعيدها إلى الخشبة، ضمن مسار يمتد طوال الموسم ويمنح مؤلفاته حضوراً متجدداً في برامج الأوركسترات الوطنية.

يحتل غلمية موقعاً بارزاً في تاريخ الموسيقى الأكاديمية في لبنان، وارتبط اسمه بالتأليف الموسيقي والعمل الأوركسترالي وتطوير المؤسسات الموسيقية. ويهدف الاحتفاء الذي يحمل اسمه إلى إعادة الاستماع إلى أعماله وإبراز إرثه أمام الجمهور والأجيال الجديدة، من خلال عروض موسيقية تضع مؤلفاته في سياق الحياة الموسيقية الراهنة.

«2026 . عام وليد غلمية»: الجمعة 2 تشرين الأول (أكتوبر) - الساعة 8:30 مساءً - «متحف نقولا سرسق» (الأشرفية). للاستعلام: 03/936696

ماتيو مخلوف بين الجسد والعمارة

■ بين الجسد والعمارة، وبين الرسم والكتابة، تتحرك أعمال الفنان ماتيو مخلوف في معرضه الفردي الجديد «أجساد وكاتدرائيات»، الذي تستضيفه غاليري «شريف تابت» حتى 2 تشرين الأول (أكتوبر).

يستخدم مخلوف الرسم والتخطيط والكتابة لبناء عالم بصري تتجاور فيه الأجساد والشخصيات مع الهياكل المعمارية والأشكال المجتزأة. ولا تتعامل الأعمال مع هذه العناصر بوصفها موضوعات منفصلة، بل توظفها للبحث في الإنسان وفي الأشكال التي يصنعها محاولاً الاقتراب من أسئلة تتجاوز ما هو ملموس ومرئي. يحضر الجسد في المعرض باعتباره مساحة للتجربة الإنسانية، فيما تشير العمارة إلى رغبة الإنسان في البناء وتشكيل محيطه ومنحه معنى. أما العناصر المجزأة واللغة الشعرية، فتضيف إلى الأعمال إحساساً بعدم الاكتمال، وتترك العلاقة بين المادي واللامادي مفتوحة أمام تأويلات متعددة. ولا يقدّم المعرض إجابات محددة حول الأسئلة التي يطرحها، إذ يترك للمتلقي مهمة متابعة هذا التقاطع بين الإنسان والأشكال التي يبتكرها، وبين ما يمكن رؤيته وما يتعذر الإمساك به.

«أجساد وكاتدرائيات»: حتى 2 تشرين الأول (أكتوبر) - من 10:00 صباحاً حتى 6:00 مساءً - «غاليري شريف تابت» (الأشرفية). للاستعلام: 71/854000

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com